

قياس أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة على جودة التقارير
المالية وقيمة الشركة: أدلة عملية من الشركات المسجلة في البورصة
المصرية

دكتور

مجدى مليجى عبد الحكيم مليجى
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة
كلية التجارة جامعة بنها

قياس أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة على جودة التقارير المالية وقيمة الشركة: أدلة عملية
من الشركات المسجلة في البورصة المصرية

د/ مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة – كلية التجارة جامعة بنها

ملخص البحث:

استهدفت الدراسة قياس أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة على جودة التقارير المالية وقيمة الشركات المسجلة في البورصة المصرية بالإضافة إلى تحليل انعكاسات ذلك على ملاءمة المعلومات المحاسبية لقرارات المستثمرين في ضوء نظريات الأدب المحاسبي المختلفة.

تحقيق هذه الأهداف اعتمدت الدراسة على تحليل التقارير المالية لعينة مكونة من (١٢٥) شركة مصرية مسجلة بالبورصة خلال الفترة من عام (٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٤). وذلك لبناء ثلاثة نماذج لقياس هذه العلاقة أولهما: قياس العلاقة بين تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة وجودة التقارير المالية (الفرض الأول)، وثانيهما: قياس الأثر على قيمة الشركة (الفرض الثاني)، وثالثهما: قياس أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة على توقيت الإفصاح عن التقارير المالية لتحديد مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية لقرارات المستثمرين (الفرض الثالث). وقد تم اختبار فروض الدراسة اعتمادًا على كل من تحليل الانحدار المتعدد وتحليل الانحدار التفاعلي.

توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لتطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة على جودة التقارير المالية ممثلة في تخفيض القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية، وكذلك وجود تأثير إيجابي لهذه النظم على قيمة الشركات المسجلة ممثلة في زيادة قيمة (Tobin's Q). كما توصلت الدراسة إلى أن تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة يؤثر على قرارات المستثمرين وتوجهاتهم المستقبلية من خلال توفيرها لمعلومات تتسم بالوقئية والملائمة لمتخذي القرار، وهو ما ينعكس على التحسن في قيمة الشركة ودرجة استقرارها ونموها.

اعتمادًا على النتيجة السابقة أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بجودة التقارير المالية من خلال إفتناء نظم تكنولوجيا المعلومات المتقدمة ومتابعة المستجدات في تطور برامج نظم تخطيط الموارد واختيار البرنامج الذي يتوافق مع طبيعة نشاط المنشأة وخصائصها التنظيمية وتحقيق أهدافها، والتوسع في دراسة العوامل المؤثرة في تطبيق منظمات الأعمال لنظم تخطيط الموارد لما لها من تأثير على كفاءة هذه النظم ودورها في تحقيق قيمة مضافة للمنشأة وتحسين أدائها المالي والتشغيلي.

الكلمات المفتاحية: نظم تخطيط موارد المنشأة، جودة التقارير المالية، الاستحقاقات الاختيارية، قيمة الشركة، ملاءمة المعلومات المحاسبية، نظريات الأدب المحاسبي.

**Measuring The Impact of The Application of Firm's ERP systems on The
Quality of The Financial Reports and the Firms Value: Empirical Evidence of
Listed Companies in The Egyptian Stock Exchange.**

Dr / Magdy Melegy Abdul Hakim Melegy

Assistant Professor, Department of Accounting

Faculty of Commerce, Benha University

Abstract:

The study aimed measuring the impact of the application of ERP systems on the quality of financial reports and the value of firms listed on the Egyptian Stock Exchange as well as to analyze the repercussions on the appropriateness of accounting information to investors in the shadows of the decisions of the various theories of the accounting literature.

To achieve these objectives the study is based on analysis of financial reports made up of a sample of (125) listed Egyptian company in the stock exchange market during the period (from 2010 to 2014). So as to develop three models to measure this relationship: first, the relationship between the application of the ERP systems and the quality of financial reporting (first hypothesis), the second: measure the impact on the value of the firm (the second hypothesis), and the third: measuring the impact of the application of enterprise resource planning on the timing of the disclosure of financial reports to determine the suitability of accounting information for the decisions of investors (third hypothesis). The hypotheses were tested by the multiple regression analysis and interactive regression analysis.

The study found that there is a significant positive correlation between the application of ERP systems and the quality of financial reports of listed companies in the Egyptian stock market through its role in reducing the absolute value of the discretionary accruals, as well as a positive correlation relationship for these systems the value of listed companies represented in increasing the value of (Tobin's Q). The study also found that the application of enterprise resource planning systems positively affect the timing of the disclosure of financial reports which improves the appropriateness of accounting information for investors' decisions and their future attitudes and this is reflected in the improvement in the value of the firm and the degree of its stability and growth.

Depending on the previous result the study recommended the need for attention to the quality of financial reporting through the acquisition of advanced information technology systems and keeping in touch with developments in the enterprise of resource planning systems and choosing the program that is compatible with the nature of the firm's activities, organizational characteristics and programs to achieve its objectives and the expansion of the study of factors affecting the application of business organizations ERP systems because of their impact on efficiency of these systems and their role in creating added value to the business and improving financial and operational performance.

Keywords:

Enterprise resource planning systems, the quality of financial reporting, discretionary accruals, the firm's value, appropriateness of accounting information, accounting literature theories

١ - المقدمة:

تزايدت الحاجة إلى تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة (Enterprise Resource Planning (ERP) في ظل الأزمات والضغوط الاقتصادية وتزايد حدة المنافسة بين الشركات والتطورات المتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات ونشر التقارير المالية على شبكة الإنترنت (Chenyin,2014). فقد اتجهت العديد من الشركات المتخصصة في مجال البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات مثل: (SAP, Oracle, People Soft, J.D. Edwards) إلى إنتاج برامج تجارية متخصصة لدعم وتطوير نظم تخطيط موارد المنشأة بهدف توفير معلومات فورية تتسم بالوقتيّة والملاءمة عن كافة أنشطة الشركة، وتساهم في تلبية احتياجات أصحاب المصالح من تلك المعلومات (عبد الحليم, ٢٠١٤).

وتختلف نظم تخطيط موارد المنشأة عن النظم التقليدية من حيث الحجم والتعقيد، والأثر التنظيمي، والتكلفة، وتأثيرها الكلي على المنشأة فمع تطبيق تلك النظم أصبح نظام المعلومات الحاسوبية أكثر فائدة وفعلاً كما أصبح قادر على توفير كل من المعلومات المحاسبية التاريخية والمستقبلية وتحديثها أول بأول وهو ما عبرت عنه دراسة (Hazar and Mohamed,2013) بقولها: "The Accounting Information has become Richer and Provides Both Historical and Forecasting Information" (Convergence) مع هذه النظم ضرورة حتمية لتحسين كفاءة القيمة المعلوماتية للتقارير المالية (Valuable Information) وشفافية المعلومات (Information Transparency)، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تحسين جودة الممارسات المحاسبية واستمرارية المنشأة (Pairin et al.,2014).

مع أهمية نظم تخطيط موارد المنشأة فقد اتجهت العديد من الشركات الكبرى والمتوسطة الحجم في العديد من دول العالم إلى الاستثمار في هذه النظم لمحاولة الاستفادة مما تحققه من منافع تشغيلية، وإدارية واستراتيجية حيث أشارت دراسة (Hossein and Samira, 2014) إلى أن (٩٠%) من الشركات الكبيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة تستخدم تلك النظم أملاً في الاستفادة من اتمام العمليات التجارية، وخفض التكاليف، وتحسين التنسيق بين الوظائف والأنشطة المختلفة وتوفير الوقت المستغرق في إعداد التقارير المالية، وهو ما ينعكس على تحسن القيمة المضافة للمنشأة.

وبالرغم مما قد تحققه نظم تخطيط الموارد من مزايا إلا أن تطبيقها ما زال أمر معقد ويحتاج إلى استثمارات ضخمة في البرمجيات والأجهزة، وارتفاع تكاليف تدريب مشغلي تلك النظم فضلاً عن تشابك العلاقات وتداخلها بين بائعي البرامج الجاهزة، ومديري تكنولوجيا المعلومات، ومستخدمي ومشغلي النظام الإلكتروني. لذلك فالإخفاق في تطبيق تلك النظم قد يترتب عليه انخفاض كفاءة الأداء المحاسبي وإفلاس الشركة وعدم قدرتها على الاستمرار في المستقبل (قنديل, ٢٠١٤, Suha et al., 2015);

وبذلك تتضح أهمية البحث الحالي من خلال تقديمه أدلة عملية من البيئة المصرية عن طبيعة العلاقة بين نظم تخطيط موارد المنشأة وجودة التقارير المالية من ناحية، وتحليل أثرها على

قيمة الشركات المسجلة وملاءمة المعلومات المحاسبية لقرارات المستثمرين من ناحية أخرى في ظل نظريات الأدب المحاسبية المختلفة.

١-٢ مشكلة وتساؤلات البحث:

تمثل التقارير المالية أحد المصادر الأساسية التي يعتمد عليها المتعاملين في أسواق المال عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، ومع التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات وتزايد ضغوط أصحاب المصالح لتحسين جودة هذه التقارير بحيث توفر معلومات محاسبية دقيقة وقادرة على تلبية احتياجات مستخدميها في التوقيت المناسب اتجهت العديد من الشركات إلى تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة، باعتبارها نظم معلومات متكاملة تربط إدارات وأقسام الشركة بقاعدة بيانات مركزية بهدف إعطاء رؤية شاملة (Holistic Vision) عن أعمال الشركة وتوفير بيانات واضحة وكاملة تمنع التضليل والغموض لمستخدمي التقارير المالية (الشهاوي، ٢٠١٤؛ Ravi, 2015).

وقد فسرت ذلك كل من دراسة (Ali et al., 2012; Hazar and Mohamed, 2012) (2015) بأن نظم تخطيط الموارد توفر للإدارة نظرة شاملة للتعامل مع المشكلات والمخاطر وتمنع تكرار الجهود والموارد المخصصة لذلك من خلال قاعدة بيانات مركزية، مما ينعكس على خفض التكاليف وتحسين جودة التقارير المالية، وإضافة قيمة للمستفيدين.

وفيما يتعلق بأثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة على جودة التقارير المالية وقيمة الشركة، فقد أكدت أدبيات الفكر المحاسبي على أن تطبيق تلك النظم يساهم في تحسين القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية (Accounting Information Relevance) من خلال توفيرها لمعلومات تتسم بالقابلية للفهم والقابلية للمقارنة، والوقتية (Timeliness)، مما يؤدي إلى تقليل فجوة الثقة والمصداقية في التقارير المالية وتحسين القرارات الاقتصادية لمستخدميها (الشهاوي، ٢٠١٤؛ Osama and Ibrahim, 2014)، كما أن توحيد نظم تخطيط الموارد لإجراءات العمل داخل كافة الإدارات، وتشغيل البيانات بشكل آلي ومتكامل بين الأنظمة الفرعية المختلفة يساهم في تحسين جودة الممارسات المحاسبية ويسهل من إجراءات المراجعة الداخلية والخارجية على عمليات الشركة وتقليل فرص التلاعب في نتائج العمليات مما ينعكس على زيادة ربحية الشركة (عصيمي، ٢٠١١، Pairin et al., 2014). بالإضافة إلى ذلك قدمت دراسات أخرى أدلة على أن تطبيق نظم تخطيط الموارد قد يولد قيمة مضافة للشركة على المدى الطويل وهو ما قد يؤثر على استقرارها ونموها (عبد الحليم، ٢٠١٤؛ Suha et al., 2015).

ومع تعدد الآثار الإيجابية المرتبطة بتطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة إلا أن هناك بعض التحديات المرتبطة بهذا التطبيق، فالربط الذي تحدثه هذه النظم بين وظائف المنشأة قد يؤدي إلى تعقد إعادة هيكلة العمليات، وزيادة وقت التطبيق واحتمالية وقوع الأخطاء التي تؤثر على الوظائف المختلفة بالمنشأة لترابط هذه الوظائف معاً (Nzuki and William, 2015). كما أن تزايد مخاطر تكنولوجيا وأمن المعلومات المرتبطة بهذه النظم وعدم وجود نظام فعال للرقابة الداخلية قد يؤدي إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح من خلال الدخول غير المصرح به للنظام، مما ينعكس على انخفاض جودة التقارير المالية (Kanellou and Spathis, 2011). في حين أكدت دراسة (Ayman and Kamaljeet, 2015) على تحديات مرتبطة بعدم توافر التأهيل والمعرفة الكافية للمحاسبين لتطبيق تلك النظم فضلاً عن مقاومتهم للتغيير إلى نظم تخطيط الموارد وتعلقهم بنظام العمل القديم.

في ظل التحديات السابقة ومطالبة المنظمات المهنية وأصحاب المصالح بتحسين جودة التقارير المالية تبرز أهمية قياس أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة على جودة التقارير المالية، وقيمة الشركات المسجلة بالإضافة إلى تحليل انعكاسات ذلك على قرارات المستثمرين في ضوء نظريات الأدب المحاسبي المختلفة.

وبذلك يمكن للباحث تحديد مشكلة البحث من خلال طرح التساؤلات التالية:

١- هل يؤثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة على جودة التقارير المالية؟ وما هي المقاييس المحاسبية الأكثر انتشارًا للاستدلال على تحقق هذه الجودة؟

٢- ما هو أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة على قيمة الشركات المسجلة في البورصة المصرية؟

٣- ما هي الانعكاسات المحاسبية لتطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة على توقيت الإفصاح عن التقارير المالية ومدى ملاءمة المعلومات المحاسبية لقرارات المستثمرين في بيئة الأعمال المصرية؟

٣-١ أهداف البحث:

في ضوء مشكلة البحث المطروحة في الفقرة السابقة يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في قياس أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة على جودة التقارير المالية وقيمة الشركات المسجلة في البورصة المصرية بالإضافة إلى تحليل انعكاسات ذلك على ملاءمة المعلومات المحاسبية لقرارات المستثمرين وينبثق عن هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

١- اختبار أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة على جودة التقارير المالية من خلال تحليل تأثيرها على تخفيض القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

٢- اختبار أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة على قيمة الشركات المسجلة في البورصة المصرية.

٣- تحليل انعكاسات تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة على توقيت الإفصاح عن التقارير المالية ومدى ملاءمة المعلومات المحاسبية لقرارات المستثمرين في بيئة الأعمال المصرية.

١-٤ أهمية البحث:

يسهم هذا البحث في الأدب المحاسبي من خلال ثلاثة مستويات:

المستوي الأكاديمي (Theoretical Level): يُعد موضوع تكنولوجيا المعلومات وجودة التقارير المالية من الموضوعات الهامة التي شغلت الفكر المحاسبي فقد أثير الجدل في الفترة الأخيرة حول جودة المعلومات المحاسبية، وشفافية القوائم المالية، ومدى الإفصاح عنها في التوقيت المناسب خاصة في ظل عولمة أسواق رأس المال والحاجة إلى جذب مستثمرين جدد؛ لذا اهتمت الدراسات المحاسبية بتطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة لمحاولة تحسين جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومقدرتها التفسيرية لترشيد قرارات المستثمرين وتعظيم قيمة الشركة .

المستوي المنهجي (Methodological Level): يُساهم البحث في بناء نماذج لاختبار أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة على كل من جودة التقارير المالية وقيمة الشركة وملاءمة المعلومات المحاسبية لقرارات المستثمرين (خاصة في ظل تعدد نماذج قياسهما) من خلال إدخال متغيرات جديدة إلى النماذج التي سبق وقدمتها الدراسات السابقة، مما يعكس مؤشرات جديدة ذات دلالة في تفسير علاقة نظم تخطيط موارد المنشأة بجودة التقارير المالية وقيمة الشركة، وأثر ذلك على القرارات الاقتصادية للمستثمرين.

المستوي العملي (A Practical Level): تتبع أهمية البحث من تقديمه أدلة عملية على أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة على جودة التقارير المالية، وقيمة الشركات المسجلة في البورصة المصرية، وهو ما قد يوفر معلومات مفيدة للشركات بشأن أهمية الاستثمار في التكنولوجيا الجديدة. كما تتبع أهمية البحث من تزايد الضغوط على الشركات من جانب الهيئات المهنية والمستثمرين بتوفير معلومات محاسبية عالية الجودة في التوقيت المناسب لاستخدامها في اتخاذ قرارات مختلفة.

١-٥ حدود البحث:

تتمثل حدود البحث فيما يلي:

- ١- يقتصر البحث في تناول نظم تخطيط موارد المنشأة على علاقتها بجودة التقارير المالية وقيمة الشركات المسجلة دون التطرق إلى تأثيرها على ممارسات المحاسبة الإدارية.
- ٢- يقتصر البحث في قياس جودة التقارير المالية على نموذج جودة الاستحقاق المعدل (Accruals Quality)، ونموذج (Tobin's q) في قياس قيمة الشركة.
- ٣- تقتصر الدراسة التطبيقية على الشركات المسجلة في البورصة المصرية والمطبقة لتكنولوجيا المعلومات خلال الفترة من عام (٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٤).

١-٦ تنظيم البحث:

انطلاقاً من أهمية البحث وتحقيقاً لأهدافه والإجابة على تساؤلاته البحثية، فقد تم تقسيم ما تبقى من البحث على النحو التالي: يعرض القسم الثاني: العلاقة بين تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة وجودة التقارير المالية وقيمة الشركة. بينما يناقش القسم الثالث: أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة على توقيت الإفصاح عن التقارير المالية ومدى ملاءمة المعلومات المحاسبية لقرارات المستثمرين في بيئة الأعمال المصرية. كما يتناول القسم الرابع: الدراسات السابقة وتطوير فروض البحث، ويحلل القسم الخامس: منهجية البحث وبناء النموذج، ويعرض القسم السادس: تصميم الدراسة التطبيقية، أما القسم السابع: فقد تناول تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفروض، ويعرض القسم الثامن: الخلاصة والنتائج والتوصيات ومجالات البحث المستقبلية.

٢- العلاقة بين تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة وجودة التقارير المالية وقيمة الشركة:

تظهر أهمية نظم تخطيط الموارد ليس فقط من كونها استراتيجية جديدة يجب أن تطبقها المنشأة ولكنها تمثل أداة مفيدة وضرورية لتلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية من المعلومات الدقيقة والملائمة، كما تساهم باعتبارها نظم معلومات متكاملة في تحسين عمليات المنشأة ورفع مستوى أدائها (Samantha et al.,2015). ويمكن للباحث توضيح طبيعة العلاقة بين تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة وجودة التقارير المالية، وقيمة الشركة تمهيداً لاختبار أثر هذه العلاقة في واقع الممارسة العملية، وذلك على النحو التالي:

٢-١ نظم تخطيط موارد المنشأة ومحددات تطبيقها في الفكر المحاسبي:

تُعد نظم تخطيط الموارد أحد الابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال إعداد التقارير المالية ومطلباً أساسياً لنجاح ونمو منشآت الأعمال، حيث تساهم في تعزيز قدرتها التنافسية وقيمتها السوقية (Ahu Tugba,2015) وقد عرفت دراسة (Belghis et al.,2013) بأنها حزمة البرامج الجاهزة التي تسهل على المنشأة إدارة استخدام الموارد (المواد، والموارد المالية، والبشرية) بكفاءة وفعالية من خلال تقديم حلول متكاملة (Integrated Solution) لاحتياجات المنشأة من المعلومات بهدف تعزيز قدرتها التنافسية. كما أشارت كل من دراسة (حافظ، ٢٠١٤، Evans,2014) بأنها نظم متكاملة تعتمد على الحاسب الآلي وتستخدم لإدارة موارد المنشأة الداخلية والخارجية بتسهيل تدفق المعلومات للمستفيدين منها، من خلال قاعدة بيانات مركزية متكاملة ترتبط بوظائف المنشأة المختلفة (الإنتاج، والمخازن، والمشتريات، والتسويق، والشؤون المالية والمحاسبية ونظم المعلومات وغيرها).

في حين أشارت دراسة (Ali et al.,2015) إلى أنها نظام معلومات متكامل يساعد المنشأة في الإدارة والتنسيق بين كل من الموارد والمعلومات والوظائف داخل الشركة من خلال توفير تطبيقات متكاملة لكل قسم من الأقسام يتم ربطها بقاعدة بيانات مركزية، بما يسمح بالوصول لأي معلومة من أي إدارة داخل الشركة في التوقيت المناسب وبأقل تكلفة.

وفي ضوء ما سبق يتضح للباحث أن نظم تخطيط الموارد هي نظم معلومات تتكون من مجموعة من برامج متكاملة توفر دعم كامل لكافة الأنشطة التي تتم داخل المنشأة من خلال اعتمادها على قاعدة بيانات مركزية تسهل تدفق المعلومات الدقيقة بين الإدارات المختلفة وفي التوقيت المناسب بما ينعكس على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتحسين جودة عملية اتخاذ القرار. ويعتمد نجاح هذه النظم في تحقيق أهداف المنشأة على مدى توافر عناصر جودتها المتمثلة في المرونة، وسهولة الاستخدام، والاعتمادية، وتقليل وقت الاستجابة، وسهولة التعلم والتكامل (Hazar and Mohamed,2013).

وقد أكدت الدراسات المحاسبية (قنديل، ٢٠١٤، Ali et al.,2015; Chenyin,2014) على أن الاستثمار في نظم تخطيط الموارد يحقق العديد من الفوائد للمنشأة من أهمها: (المنافع التشغيلية Operational Benefits): تشمل تخفيض التكاليف، وتخفيض زمن دورة الإنتاج، وتحسين الإنتاجية، وتحسين الجودة، وتحسين خدمة العملاء. أما (المنافع الإدارية Managerial Benefits): تشمل إدارة الموارد بكفاءة (إدارة الأصول، وإدارة المخزون، وإدارة الإنتاج، وإدارة الموارد البشرية والقوى العاملة)، وتحسين عملية التخطيط واتخاذ القرارات الاستراتيجية والقرارات المرتبطة بالعملاء، وتحسين أداء المنشأة على جميع المستويات. في حين تتمثل (المنافع الاستراتيجية Strategic Benefits) في تحقيق ميزة تنافسية للمنشأة من خلال دعم نمو الأعمال، ودعم التحالفات، ووضع استراتيجية جديدة للتعامل مع السوق تتضمن تقديم منتجات وخدمات جديدة مبتكرة تلبي احتياجات العملاء، وتسهيل عمليات التجارة

الإلكترونية للمنشأة، كما تشمل (المنافع التنظيمية Organisational Benefits): دعم التغييرات التنظيمية للشركة، وتحسين التواصل بين المستويات الإدارية المختلفة، وتسهيل التعليم وتنمية مهارة العاملين. وبالرغم من المنافع السابقة إلا أن نظم تخطيط موارد المنشأة قد يرتبط بها بعض الأخطاء والمخاطر في مراحلها المختلفة (التصميم Design والتنفيذ Implementation، والرقابة والتشغيل Operation&Maintenance) والتي تؤدي إلى فشل المشروع (Rastislav et al.,2014). وباستقراء الأدب المحاسبي اتضح للباحث أن نجاح وجوده تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة يرتبط بالعديد من العوامل المؤثرة فيه كما تظهر في الجدول التالي:

جدول رقم (١) العوامل المؤثرة في نجاح وجوده تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة.

العوامل	الأثر في نجاح وجوده تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة
دعم الإدارة العليا	يشير إلى المدى الذي تقوم به الإدارة بتوفير إرشادات التحسين، والصلاحيات، والموارد اللازمة أثناء وبعد الحصول على أنظمة تكنولوجيا المعلومات بالإضافة إلى تحققها من رضا العاملين عن التغييرات التي سيتم إدخالها. وقد أكدت الدراسات المحاسبية على أنه كلما زاد الدعم والالتزام الواضح من الإدارة العليا للأنشطة والقطاعات المختلفة بالشركة كلما كانت إمكانية نجاح وجوده تطبيق نظم تخطيط الموارد مرتفعة (Belghis et al.,2013).
الضغوط البيئية.	تشمل الميزة النسبية التي تحصل عليها المنشأة من تبني التكنولوجيا الجديدة مقارنة بالمنافسين، وكذلك الضغوط التي تتعرض لها المنشأة من الشركات الكبيرة والموردين فضلاً عن الضغوط التشريعية والمتطلبات التنظيمية. كما أن إمكانيات وسمعة تطبيقات البرنامج لها تأثير إيجابي على نوايا المستخدمين (Ravi,2015).
العوامل التنظيمية.	تتضمن كل من الثقافة التنظيمية وهي تشير إلى مدى الاقتناع والوعي بأهمية تطبيق تكنولوجيا المعلومات ودرجة تخوف العاملين ومقاومتهم لتطبيق نظم تخطيط الموارد، وإجراءات العمل والأهداف التنظيمية ومدى وضوح العلاقات بين المستويات التنظيمية المختلفة، وبالإضافة إلى ذلك تشمل هذه العوامل على حجم المنشأة، وموقعها، وعدد العاملين بها، وهيكل الملكية (Malonza and David,2014).
فريق التنفيذ.	يشمل المسئولون عن توريد الأنظمة، والاستشاريون، وعمليات التدريب والدعم الفني فالعديد من منشآت الأعمال قد لا يتوافر لديها الأفراد والمهارات اللازمة لتنفيذ نظم تخطيط الموارد، وهو ما يدفعها إلى الشركات المتخصصة في هذه الأنظمة لتدريب العاملين وتوفير التوجيه والإرشاد اللازم. لذلك كلما زاد مستوى كفاءة الموردين ومهارات الاستشاريين كلما ارتفعت احتمالات نجاح نظم تخطيط الموارد (Belghis et al.,2013; Santosh and Supriyo,2015)
التوافق بين برامج (ERP) واحتياجات المنشأة.	تشير إلى مدى توافق برامج (ERP) مع احتياجات المنشأة خاصة في ظل تعدد واختلاف ما تقدمه هذه البرامج، كما أن تعقد هذه البرامج قد يؤثر سلباً على فهم العاملين لآلية عملها. لذلك كلما أحسنت المنشأة البرامج التي تتوافق مع احتياجاتها كلما زادت إمكانية نجاح نظم تخطيط موارد المنشأة (عبد الحليم، ٢٠١٤).

من الجدول السابق يتضح للباحث أن نجاح وجوده تطبيق نظم تخطيط الموارد تعتمد على مدى اقتناع الإدارة بأهمية تكنولوجيا المعلومات وتوفيرها للدعم الكامل لتطبيقها ونشرها لثقافة التكنولوجيا

بين العاملين خاصة مع تزايد المنافسة واختيارها للبرامج التي تتوافق مع احتياجات المنشأة، ومدى توافر المهارات والخبرات لدى المسؤولين عن تنفيذ هذه النظم.

٢-٢ جودة التقارير المالية^(*) ونماذج قياسها في الفكر المحاسبي:

لا يوجد مفهوم محدد بدقة لجودة التقارير المالية في الأدب المحاسبي فقد عرفت دراسة (ريشو، ٢٠١٣) بأنها مدى توافر الخصائص النوعية في المعلومات الواردة بالتقارير مثل الملاءمة والمصادقية، والقابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق، والوقت المناسب، والقابلية للفهم وقدرتها على التعبير بدقة عن حقيقة الواقع الاقتصادي للشركة ونتائج أعمالها، أما دراسة (Jace et al., 2014) فقد ركزت على ما تحققه التقارير من منفعة للمستخدمين، ومدى خلوها من الممارسات الانتهازية للإدارة في حين تری دراسة (Andrei et al., 2015) أن التقارير الأعلى جودة هي التي يتم إعدادها في ضوء المعايير المحاسبية والتشريعات والقوانين وتتطوي على درجة أكبر من التحفظ المحاسبي، ويترتب عليها انخفاض عدم تماثل المعلومات.

وفي ضوء ما سبق يتضح للباحث أن هناك مؤشرات للاستدلال على جودة التقارير المالية منها منفعة المحتوى المعلوماتي للتقارير، والالتزام بالتشريعات والمعايير المحاسبية، وانخفاض عمليات إدارة الأرباح.

وقد تناولت الدراسات المحاسبية نماذج مختلفة لقياس جودة التقارير المالية من أهمها ما يلي:

١- نماذج جودة الربح: يستند المؤيدون لهذا المدخل إلى أن الربح المحاسبي هو أكثر المعلومات المحاسبية أهمية لمعظم أصحاب المصالح ويتوقف إنتاجه على حجم الموارد المتاحة ومدى كفاءة الإدارة في تشغيلها والفرص الاقتصادية المتوقعة (أبو الخير، ٢٠٠٧)، ومن أشهر هذه النماذج هو نموذج قياس استمرارية الأرباح، ونموذج قياس قدرتها التنبؤية (Lucy et al., 2014).

٢- نماذج الاستحقاق: تستهدف فحص مستوى إدارة الأرباح كقياس غير مباشر لجودة التقارير المالية ويركز على المدى الذي تفسر فيه الاستحقاقات المحاسبية تحقق كل من الأرباح والتدفق النقدي التشغيلي (Li et al., 2015)، ومن أهم هذه النماذج هو نموذج جودة الاستحقاق المعدل الذي وضعه (Jones, 1991) المعدل من قبل (Dechow et al., 1995) باعتباره أكثر النماذج دقة.

٣- نموذج الخصائص النوعية للمعلومات (Qualitative Characteristics): يتميز هذا النموذج بأنه مقياس مباشر لجودة التقارير المالية ويستند إلى خصائص جودة المعلومات التي حددتها المعايير المحاسبية (معايير المحاسبة المصرية، توصية المفاهيم رقم (٢) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)) والمتمثلة في الملاءمة والمصادقية، والقابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق، والوقت المناسب، والقابلية للفهم (ريشو، ٢٠١٣).

(*) استخدمت بعض الدراسات المحاسبية مصطلح جودة التقارير المالية مباشرة في حين استخدم البعض الآخر مصطلح جودة الربح، وجودة المعايير المحاسبية، وجودة المعلومات المحاسبية للدلالة على محددات جودة التقارير المالية.

٤- نماذج التحفظ المحاسبي: تستند هذه النماذج إلى أن التحفظ المحاسبي يُساهم في زيادة مصداقية وموثوقية القوائم المالية وحماية أصحاب المصالح في المنشأة لذا فإن زيادة مستويات التحفظ المحاسبي تُعد مؤشر على جودة التقارير المالية (Yuying,2015)، ومن أهم هذه النماذج نموذج التوقيت غير المتماثل لقياس مكونات الربح (Basu,1997)، ونموذج درجة التحفظ -C (Score) الذي اقترحه (Khan and Watts,2009)، ونموذج القيمة السوقية لحق الملكية (Beaver and Ryan,2005).

وفي ضوء ما سبق يتضح للباحث عدم وجود نموذج موحد متفق عليه لقياس درجة جودة التقارير المالية نظراً لتعدد الفئات المستخدمة لها حيث يوفر كل نموذج من النماذج السابقة مؤشرات يمكن من خلالها الاستدلال على جودة هذه التقارير من وجهة نظر هؤلاء المستخدمين. ولمحاولة استعادة الثقة في التقارير المالية، وتخفيض الزمن المستغرق في إعدادها تزايدت الحاجة إلى تطبيق نظم تخطيط الموارد.

٢-٣ الانعكاسات المحاسبية لتطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة علي جودة التقارير المالية:

مع تزايد الضغوط على الإدارة بأهمية توفير معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات وتزايد الاهتمام بتحسين الأداء المحاسبي من خلال استخدام نظم تخطيط موارد المنشأة، وذلك على اعتبار أنها سوف تؤثر في جودة التقارير المالية من ناحية وزيادة المقدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية الواردة بها من ناحية أخرى ويمكن توضيح ذلك من خلال الآتي:

أولاً: تؤثر نظم تخطيط موارد المنشأة في تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المالية، بحيث تكون أكثر نفعاً وفائدة لمتخذي القرارات، وقد جاءت هذه الخصائص كما حددتها معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥ في مجموعتين أساسيتين هما:

أ- الخصائص الأساسية: تشمل على خاصيتي الملاءمة، والمصداقية وتستطيع نظم تخطيط الموارد تحقيق هذه الخصائص من خلال دورها في تحسين القدرة التنبؤية بالمستقبل وتقليل درجة عدم التأكد التي تحيط بقرارات مستخدمي التقارير المالية، فضلاً عن توفيرها لمعلومات مكتملة وخالية من الأخطاء، كما تساهم في تحسين مدي الاعتماد على التقارير المالية من خلال قدرتها على عرضها بطريقة صحيحة وبدقة وبالشكل والمحتوي الذي تتطلبه المعايير المحاسبية، وهو ما عبرت عنه دراسة (Hazar and Mohamed,2013) بأن المعلومات المحاسبية في ظل هذه النظم تكون أكثر أهمية وملاءمة ويتم تحديثها باستمرار وهو ما يخلق قيمة مضافة لأصحاب المصالح.

ب- الخصائص المعززة للخصائص الأساسية: تشمل على أربعة خصائص هي: القابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق، والوقت المناسب، والقابلية للفهم. وتساهم نظم تخطيط الموارد في تحقيق هذه الخصائص من خلال اعتمادها على تكنولوجيا متقدمة مما يمكنها من توفير وقت العمل الروتيني وسرعة انجاز العمليات المحاسبية وينعكس على توفير التقارير المالية الملائمة للمستفيدين وأصحاب المصلحة في التوقيت المناسب، كما أنها تُمكن من إجراء تقارير مالية مقارنة بخاصية المقارنة الزمنية المرتبطة بمقارنة السنة الحالية بالسنة السنوات الماضية؛ وهو ما ينعكس على تحسين كفاءة التقارير المالية (عصيمي، ٢٠١١).

ويرى الباحث أن توافر الخصائص السابقة في المعلومات المحاسبية والتوازن بينها يعتبر بمثابة نقطة البداية لتحقيق جودة التقارير المالية، كما يوفر مؤشرات ودلالات يمكن للمستخدمين الاعتماد عليها عند إجراء التنبؤات واتخاذ القرارات.

ثانياً: تُساهم في خلق بيئة معلوماتية تنطوي على درجة عالية من الشفافية في جميع إدارات المنشأة؛ مما يعكس معلومات أكثر دقة عن حقيقة عمليات الشركة، وحقيقة واقعها الاقتصادي ونتائج أعمالها، والتي تكون ملائمة لمتخذ القرار كما تعزز تلك الشفافية من **إكتشاف ممارسات إدارة الأرباح** والتي زادت في الفترة الأخيرة؛ بسبب عدم كفاية مستوى الشفافية التي كانت توفرها النظم القديمة (Older Legacy Systems) وهو ما أكدته دراسة Dorantes et al., 2009)، حيث أشارت إلى أن تطبيق نظم تخطيط الموارد يؤدي إلى انخفاض القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية وتحسين درجة ودقة التنبؤ وهو ما يعكس جودة التقارير المالية.

ثالثاً: تخفيض مستويات عدم تماثل المعلومات (Information Asymmetry) سواء بين إدارة الشركة والمستثمرين أو بين المستثمرين في السوق بعضهم البعض من خلال توسيع نطاق الإفصاح ليشتمل مزيداً من المعلومات المفيدة للمستثمرين في التوقيت المناسب مثل المعلومات المتعلقة بالمخاطر التي تتعرض لها الشركة وكذا البيانات التشغيلية Y Anni and Krismiaji, 2013).

رابعاً: تدعيم وجود هيكل فعال وقوي للرقابة الداخلية وتعزيز الممارسات الجيدة للحوكمة حيث تمكن نظم تخطيط الموارد من الوصول الفوري للمعلومات بعيداً عن ضغوط الإدارة من خلال تحقيقها للتكاملية والتبادلية بين مختلف الأقسام والإدارات، وهو ما يزيد من فعالية لجنة المراجعة في أداء دورها الإشرافي والرقابي على عملية إعداد التقارير المالية، كما يؤثر إيجابياً على رفع كفاءة وتطوير الأداء المهني للمراجع الداخلي، وهو ما ينعكس بالتبعية على الحد من فرص إنتاج تقارير احتيالية (الشهاوي، ٢٠١٤، Karimi, et al., 2013).

مما سبق يرى الباحث أن تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة باعتبارها أحد عناصر تكنولوجيا المعلومات المؤثرة على صياغة وتشكيل الممارسات المحاسبية، يساهم في تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وزيادة مستوى الشفافية في التقارير المالية، والحد من السلوك النفعي للإدارة، وهو ما يجعل التقارير المالية أكثر واقعية وملاءمة لمتخذي القرارات.

٢-٤ الانعكاسات المحاسبية لتطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة على قيمة الشركة:

يُعد تطبيق نظم تخطيط الموارد من أهم السمات المميزة للبيئة المعلوماتية الفعالة نظراً لارتباطها بتحسين الأداء المالي وتعظيم قيمة منشآت الأعمال وفقاً للعديد من الأدبيات المحاسبية (قنديل، ٢٠١٤، بركات، ٢٠١١؛ Vasile et al., 2010)، وتتجلى قوة تأثير تطبيق نظم تخطيط موارد على قيمة المنشأة من خلال العديد من المسارات التي نورد أهمها فيما يلي:

١- الحد من ممارسات إدارة الربحية:

تؤدي الطبيعة المتكاملة لنظم تخطيط موارد المنشأة إلى تحقيق أكبر قدر من الوضوح والشفافية للمعلومات على جميع المستويات التنظيمية المختلفة، وهو ما ينعكس على تعزيز جودة التقارير المالية

ويجعل من الصعب على المديرين القيام بالممارسات الانتهازية لأنشطة إدارة الأرباح (Opportunistic Earning Management). وهو ما أكده (John & Indrarini,2010) من خلال دراسة على (١٤٣) شركة أمريكية خلال الفترة من عام (١٩٩٤ حتى عام ٢٠٠٤) إلى أن تطبيق نظم تخطيط الموارد يرتبط بعلاقة ذات دلالة معنوية مع النقص في القيمة الإجمالية للاستحقاقات الاختيارية في الأجل القصير. ومن منظور نظرية الوكالة فإن نظم تخطيط الموارد توفر المعلومات التي تساعد الوكيل في العمل على تحقيق مصالح حملة الأسهم، كما أنها تحد من عدم تماثل المعلومات (Dorantes et al.,2009).

كما أنه في ظل نظم تخطيط موارد المنشأة يمكن لمراقبي الحسابات باعتبارهم وكلاء عن حملة الأسهم التحقق بوضوح وبشكل أفضل من أدوات الرقابة الداخلية مما يمكنهم من اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح. لذلك أكدت الدراسات المحاسبية (Ashbaugh-Skaife et al.,2008; Chan et al.,2008) على أن الشركات المطبقة لتلك النظم تكون أقل تعرضاً لضعف الرقابة الداخلية (Weaknesses Internal Control) عن غيرها من الشركات التي لم تطبقها خاصة بعد تطبيق قانون (SOX).

٢- تحسين سمعة الشركة وأدائها المالي:

إدخال نظم تخطيط الموارد قد يعزز من سمعة الشركة (Enhance Reputation)، وذلك لأن عدم وجود نظم معلومات متكاملة سوف يجعل من الصعوبة مواجهة المنافسة في الأسواق العالمية. كما أن تطبيق تلك النظم يحقق العديد من الفوائد الملموسة منها تحسين الإنتاجية، وجودة اتخاذ القرارات، وتحسين جودة الوظائف، وزيادة إيرادات المبيعات، وتلبية احتياجات العملاء على الفور، وتشجيع موظفي الشركة على تعلم معرفة وتكنولوجيا جديدة لتعزيز تطويرهم الذاتي (Enhance Employee Self-Development) وتحسين جودة المنتج وتخفيض وقت وإجراءات إعداد القوائم المالية (Chenyin,2014;Hamidreza et al.,2013;Hsueh et al.,2012).

كما توصلت دراسة (Chenyin,2014) إلى أن تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة قد ساهم في تحسين أداء وقيمة الشركات التايوانية خلال الفترة من عام (١٩٩٩ حتى عام ٢٠١٠) حيث اتضح تحسن في الهيكل المالي للشركات، وقدرتها التشغيلية، والملاءمة المالية في الفترة قصيرة الأجل (Short-Term Solvency)؛ بالإضافة إلى تحسن الربحية والتدفق النقدي للشركات. وهو ما انعكس على تعزيز ثقة المستثمرين (Investors, Confidence) في الشركة وتقييم سعر السهم بشكل معقول (Stock Price Evaluated Reasonably).

٣- خفض التكاليف الكلية للشركة:

تساعد نظم تخطيط الموارد على تعزيز الميزة التنافسية للمنشأة من خلال دورها في تخفيض تكاليف العمليات الإنتاجية وتخفيض التكاليف غير الضرورية (Reduce Unnecessary Costs) (فاعتماد هذه النظم على قاعدة بيانات واحدة ومتكاملة يؤدي إلى خفض تكاليف تشغيل المعلومات وخفض تكاليف الفرصة البديلة الناتجة عن استخدام معلومات ذات جودة منخفضة (Poor

(Information)، حيث توفر معلومات وقتية وملائمة لاتخاذ القرارات؛ بالإضافة إلى دورها في خفض تكاليف الرقابة (Monitoring Costs) وخفض التكاليف البيعية والإدارية والعمومية من خلال تخفيضها لعمليات المتابعة والمراقبة على الإنتاج، وهو ما ينعكس على خفض التكاليف الكلية وزيادة إيرادات المنشأة وتعظيم قيمتها السوقية (سعد الدين، ٢٠٠٥، Hsueh et al., 2012).

وفي ضوء ما سبق يتضح للباحث أن تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة يؤثر بصورة جوهرية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتحسين سمعة الشركة وأدائها المالي، وكذلك تخفيض ما تتحمله من تكاليف إجمالية مما ينعكس إيجابياً على دعم وزيادة قيمة المنشأة في أسواق المال.

٣- العلاقة بين تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة والقيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية وانعكاساتها على قرارات المستثمرين:

يُعد الهدف الأساسي للتقارير هو توفير المعلومات الملائمة والموثوق فيها والتي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات من جانب الأطراف المختلفة المرتبطة بالمنشأة. وقد تعرضت القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية في الفترة الأخيرة لبعض الانتقادات من قبل المتعاملين في أسواق المال بالدول المتقدمة، وذلك لاعتقاد العديد منهم بأنها بدأت تفقد أهمية قيمتها الملائمة. وقد استندت هذه الانتقادات إلى نظرية مراحل دورة الحياة (Theory of Life Cycle Stages)، وتزايد عمليات الاحتيال، والتغيرات السريعة في بيئة الأعمال، وزيادة السياسات المحاسبية المتحفظة (Lawani et al., 2015).

اهتمت العديد من المنظمات المهنية والدراسات المحاسبية بمحاولة دراسة وتفسير مفهوم القيمة الملائمة لما لها من تأثير على أمثلية القرارات الاستثمارية فقد أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية في الفقرة رقم (٢٦) من معيار العرض والإفصاح إلى أن المعلومات تكون ملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين من خلال مساعدتهم على تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييمهم الماضية" (IASB Framework) في حين أكد البيان المفاهيمي رقم (٢) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) في الفقرة رقم (٤٧) على أن "القيمة الملائمة تتحقق عندما تكون المعلومات المحاسبية قادرة على إحداث تغيير في القرارات من خلال مساعدة مستخدمي المعلومات على تكوين تنبؤات (Form Predictions) حول نتائج الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تأكيد أو تصحيح هذه التوقعات". كما أشارت الفقرة رقم (٥٦) إلى أن التوقيت المناسب يعد أحد محددات القيمة الملائمة وبدونه تصبح المعلومات عديمة القيمة في المستقبل وتفتقر إلى الملاءمة والفائدة من الاستخدام.

كما أشارت الدراسات المحاسبية إلى أن المعلومات تكون ملائمة إذا كانت تلبي احتياجات المستخدمين ومرتبطة بالغرض الذي سوف تستخدم من أجله، وقد حددت ثلاثة مقاييس حتى تكون المعلومات ملائمة وهي قدرتها على التنبؤ، وأن يكون لها تأثير على القرارات التالية وهو ما يعرف بالتغذية العكسية، وتوفيرها في التوقيت المناسب وعدم تأخيرها (Khurram and Aisha, 2014; Ivica and Marijana, 2014).

ونظرا للأثار السلبية لتأخير التقارير المالية على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية فقد اهتمت بعض الدراسات بتفسير أسباب هذا التأخير ومحاولة تخفيفه، وقد ارجعت هذه الدراسات التأخير إلى ثلاثة أنواعها هي: (Y Anni and Krismiaji,2013).

أ- التأخير الأولي (Preliminary Lag): وهو الفترة ما بين نهاية السنة وبداية تقديم الشركة التقرير إلى سوق المال.

ب- تأخير توقيع تقرير مراقب الحسابات (Auditor's Signature Lag): وهو الفترة من نهاية السنة وتاريخ توقيع مراقب الحسابات على التقرير.

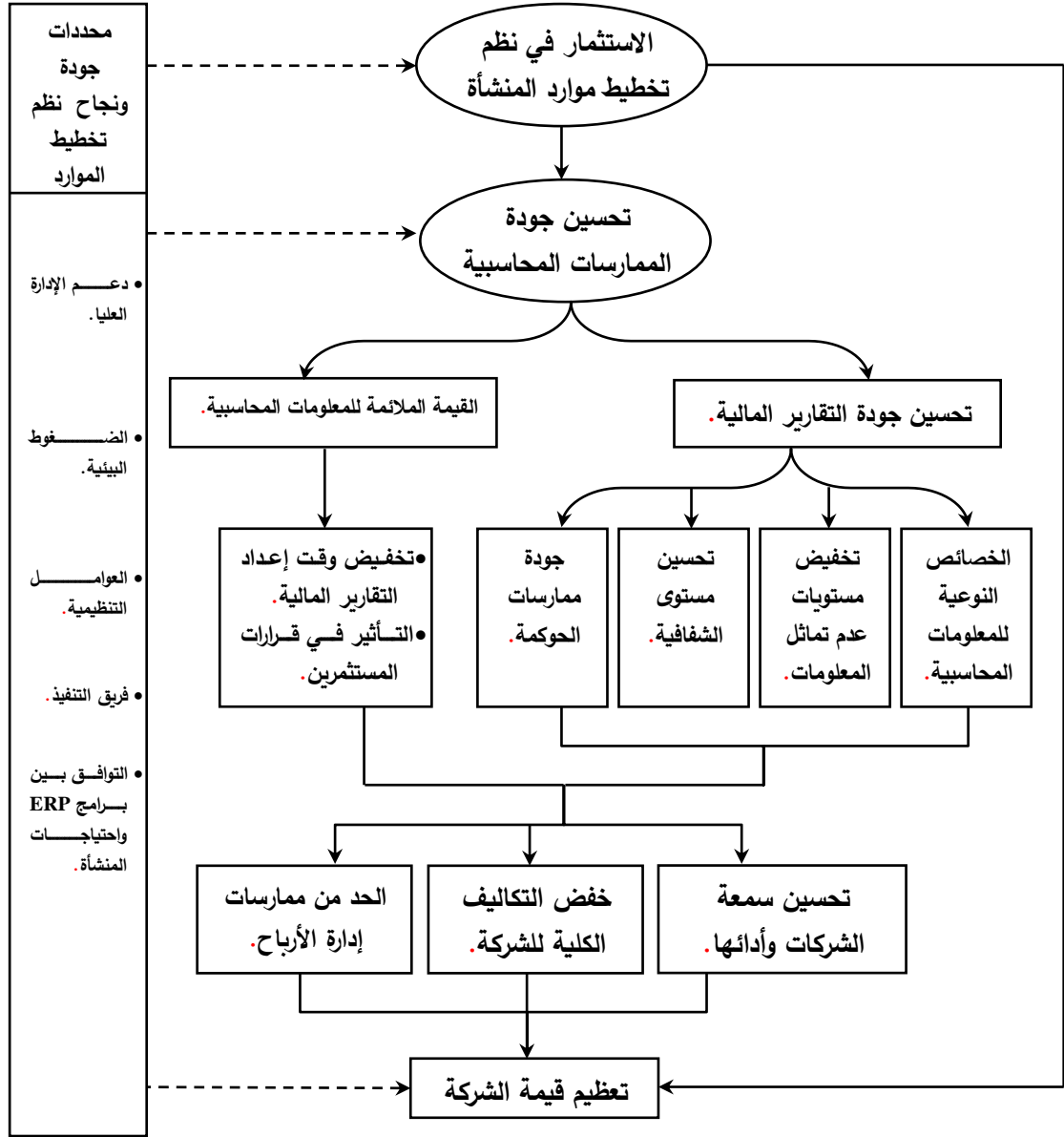
ج- التأخير الإجمالي (Total Lag): وهو الفترة من نهاية السنة وتاريخ نشر التقرير السنوي بواسطة سوق المال.

وفي سياق تخفيض وقت إعداد ونشر التقارير المالية ومحاولة تحسين القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية تزايد الاهتمام بنظم تخطيط موارد المنشأة باعتبارها نظم معلومات متكاملة تستند إلى مجموعة من البرامج المتكاملة لتدقق المعلومات بين إدارات المنظمة بهدف خلق قيمة مضافة تتمثل في تقديم معلومات دقيقة في الوقت المناسب بما يُمكن مستخدمي التقارير المالية من اتخاذ القرارات السليمة (عصيمي, 2011, Christy and Rupashree, 2015).

فطبيق نظم تخطيط الموارد يساعد على تحسين الأداء المحاسبي من خلال تقليل الوقت المستغرق في إقفال الحسابات وإعداد القوائم المالية (Financial Close Cycle) (Shortening), وتقليل وقت العمل الروتيني الذي ينتهي غالبا بمعالجة البيانات آليا، وسرعة انجاز المعاملات المعقدة والمتشابكة في تزايد حجم عمليات الشركات. وهو ما ينعكس على توفير التقارير المالية للمستخدمين الخارجين في الوقت المناسب وزيادة القيمة الملائمة لما تتضمنه من معلومات محاسبية (Y Anni and Krismiaji, 2015).

كما أن تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة يؤدي إلى ربط وظيفة المحاسبة بالوظائف الأخرى في الشركة مثل الإنتاج والتسويق والإدارة والأفراد وغيرها من خلال قاعدة بيانات مشتركة ومتكاملة الأمر الذي يؤدي إلى توفير المعلومات الفورية للمديرين لمساعدتهم في اتخاذ القرارات السليمة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وبالتبعية يؤثر على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية (Severin et al., 2011, Catherine and Bernard, 2012).

وفي ضوء ما سبق يمكن للباحث توضيح الإطار المفاهيمي لتحليل أثر نظم تخطيط موارد المنشأة على جودة التقارير المالية وقيمة الشركة والقيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية من خلال الشكل التالي:



شكل رقم (١) الإطار المفاهيمي لتحليل أثر نظم (ERP) على جودة التقارير المالية وقيمة الشركة والقيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية.

٤- الدراسات السابقة وتطوير فروض البحث:

يقوم الباحث في هذا القسم بتحليل أدبيات الفكر المحاسبي التي اهتمت بأثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة على جودة التقارير المالية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال المصرية من ناحية وانعكاساتها على مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية لقرارات المستثمرين من ناحية أخرى، وتطوير الفروض المتعلقة بها كما يلي:

٤-١ الدراسات السابقة التي اهتمت بالعلاقة بين تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة وجودة التقارير المالية وقيمة الشركة:

- استهدفت دراسة (عصيمي, ٢٠١١م) التعريف بنظم تخطيط موارد المنشأة وأثرها على جودة التقارير المالية الداخلية والخارجية. وذلك من خلال توزيع (٤٥) استبانة على عينة من المحاسبين والمديرين الماليين ومديري نظم المعلومات بالشركات السعودية. وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق نظم تخطيط الموارد له تأثيرات إيجابية على خاصية ملاءمة التقارير المالية كما له تأثير سلبي على دقة بعض التقارير المالية الداخلية.

- كما استهدفت دراسة (Hassan et al.,2012) اختبار أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة على مقدرة الشركة وأدائها المالي، وذلك من خلال تحليل التقارير المالية لعينة من (٥٤٨) شركة أمريكية خلال الفترة من عام (٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٧). وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق نظم تخطيط الموارد له تأثير إيجابي على المقدرة المالية للشركة كما يساعدها في تحقيق مستوي عالي من الأداء المالي (معدل العائد على الأصول، وجودة المعلومات غير المالية)، وتدعيم اتخاذ القرارات.

- بينما استهدفت دراسة (Belghis et al. 2013) التعرف على محددات وأهمية تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة وأثرها على الأداء المالي، واعتمدت في ذلك على تحليل التقارير المالية لعينة من (١٦٧) شركة صناعية ألمانية في مجال السيارات خلال الفترة من عام (٢٠٠٣) حتى عام (٢٠٠٨). وقد توصلت الدراسة إلى أن توافر الخبرات ودعم الإدارة العليا تؤثر إيجابياً في تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة، كما أن كفاءة هذه النظم تؤدي إلى زيادة ربحية الشركة وتحسين معدل العائد على الأصول الثابتة ومعدل العائد على حقوق الملكية .

- بينما استهدفت دراسة (عبد الحليم, ٢٠١٣) تحليل العوامل المؤثرة على كفاءة تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة واختبار العلاقة بين أحد هذه العوامل، وهو الخصائص التنظيمية والمنافع المتوقعة من استخدام نظم تخطيط الموارد ومستوي جودة الأداء المحاسبي، واعتمدت في ذلك على دراسة ميدانية تضمنت استطلاع رأى عينة من (٤٠) مدير مالي ومحاسب بالشركات السعودية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير بنسب متفاوتة للخصائص التنظيمية في المنظمات التي تطبق نظم تخطيط الموارد على معدل وكفاءة الأداء المحاسبي وزيادة جودة المعلومات المحاسبية من حيث الوقت والملاءمة.

- كما استهدفت دراسة (الشهاوي, ٢٠١٤) بيان أثر تطوير أنشطة المراجعة الداخلية على جودة التقارير المالية بتطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة. واعتمدت في ذلك على توزيع (١٢٥) استبانة على مسؤولي المراجعة الداخلية، والمديرين الماليين والتنفيذيين والأكاديميين في الجامعات المصرية. وقد توصلت الدراسة إلى أن استخدام نظم تخطيط موارد المنشأة يؤدي إلى دعم استقلال وموضوعية آلية المراجعة الداخلية، ودعم عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية، وإنتاج تقارير مالية ذات جودة عالية ومرتفعة .

- بينما استهدفت دراسة (Evans and Fred, 2014) إختيار أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة على الأداء المالي من خلال دراسة ميدانية على عينة من (٤٤) بنك من البنوك التجارية المسجلة في كينيا. وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة يتأثر بالعديد من

العوامل منها دعم الإدارة العليا، ومدى مقاومة العاملين، ودرجة تعقد عمليات المنظمة، والموارد المالية المتاحة كما أنها ترتبط بعلاقة طردية بالأداء المالي وتؤثر في كفاءة وسرعة اتخاذ القرارات.

- في حين استهدفت دراسة (قنديل، ٢٠١٤) اختبار أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة على الأداء المالي والتشغيلي للشركات، وذلك من خلال توزيع (٦٣) قائمة استقصاء على المديرين الماليين ومديري الحسابات بالشركات المصرية المطبقة لنظم ERP. وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق نظم (ERP) قد ساهم في تحسين الأداء المالي (صافي الربح التشغيلي، ومعدل نمو المبيعات، ومعدل العائد على الاستثمار) وغير المالي (المقاييس المرتبطة بأبعاد القياس المتوازن للأداء) للشركات المطبقة لها.

- كما استهدفت دراسة (نصار، ٢٠١٤) وضع إطار مقترح لتقييم الكفاية المعلوماتية لنظم تخطيط موارد المنشأة للحاسبة عن عمليات التجارة الإلكترونية. وقد توصلت الدراسة إلى أن مخرجات المعلومات الحاسبية المتولدة من بيئة نظم تخطيط موارد المؤسسات كافية نسبياً في معالجة القضايا الحاسبية والضريبية للتجارة الإلكترونية.

- بينما استهدفت دراسة (حسين، ٢٠١٤) فحص العلاقة بين تبني البنوك المصرية لنظام المعلومات الحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع وتطبيق مقررات بازل (٣) والحد من مخاطر الائتمان وجعلها عند المستوي المقبول، مما ينعكس على تحسين الأداء واعتمدت في ذلك على استطلاع رأي (٢٠٠) من مديري ونواب مديري أقسام الائتمان ونظم المعلومات. وقد توصلت الدراسة أن الاعتماد الكامل على تكنولوجيا موارد المشروع في توليد كافة المعلومات التي تحتاجها المستويات الإدارية بالبنوك يؤدي إلى قيمة مضافة للبنك وتعزيز قدرته التنافسية في السوق المحلية والحد من المخاطر. كما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار المالي للبنك.

- كما استهدفت دراسة (Hadi and Shahram, 2015) تقييم أثر نظام المحاسبة الإدارية على كفاءة نظم تخطيط موارد المنشأة، وذلك من خلال دراسة ميدانية على (٣٢) شركة تأمين إيرانية. وقد توصلت الدراسة إلى أن أداء المحاسبة الإدارية (جودة تقارير المحاسبة الإدارية، وتبني الأساليب الإدارية الحديثة، وجودة معلومات المحاسبة الإدارية) له تأثير إيجابي على كفاءة نظم تخطيط موارد المنشأة، وهو ما ينعكس على جودة مخرجات نظام المعلومات الحاسبي وتحسين اتخاذ القرارات.

٤-٢ الدراسات السابقة التي اهتمت بالعلاقة بين تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة وملاءمة المعلومات الحاسبية لقرارات المستثمرين:

- استهدفت دراسة (سعد الدين، ٢٠٠٥) تقديم مفهوم جديد وشامل لمفهوم وأبعاد ومكونات نظم تخطيط موارد المنشأة وتحليل التغيرات والمنافع المتوقعة من تطبيق نظم تخطيط الموارد ودراسة أثرها على مختلف الأنظمة الحاسبية داخل المنشأة، وإعادة هيكلة الأنشطة الداخلية. من خلال تحليل نتائج بعض الدراسات التي تمت في الولايات المتحدة الأمريكية واليونان على شركات استخدمت نظام (ERP). وقد توصلت الدراسة إلى نظم تخطيط موارد المنشأة تؤدي إلى خفض التكلفة، ودعم عملية اتخاذ القرارات بما تقدمه من معلومات دقيقة وملائمة وفورية عن جميع الأنشطة الخاصة بالمنشأة فضلاً عن تأثيرها على جميع المجالات الحاسبية.

- استهدفت دراسة (Y Anni and Krismiaji,2013) تحليل العلاقة بين تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة وجودة المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال دراسة ميدانية على عينة من (٣٠) شركة أندونيسية مسجلة في البورصة. وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق نظم تخطيط الموارد يؤدي إلى زيادة الاستحقاقات الاختيارية والتمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية، كما تؤدي إلى إصدار التقارير في التوقيت المناسب وعدم تأخيرها.
- استهدفت دراسة (أبوطالب, ٢٠١٣) قياس العوامل المؤثرة في تبني الابتكارات التكنولوجية الحديثة في مصر، وذلك من خلال دراسة ميدانية تضمنت ثلاث فئات هي: الهيئة العامة للرقابة المالية، والشركات المدرجة في مؤشر البورصة المصرية (EGX 30)، ومراجعو الحسابات المسجلين بهيئة الرقابة المالية. وقد توصلت الدراسة إلى أن أكثر العوامل المؤثرة في قرار تبني الابتكارات التكنولوجية الحديثة هي: العوامل التنظيمية، والعوامل التكنولوجية، والعوامل البيئية؛ بالإضافة إلى تحسين جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية وتوفير المعلومات التي يحتاج إليها المستخدمين في قراراتهم المختلفة.
- كما استهدفت دراسة (Carlos et al. 2013) تحليل أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة على بيئة المعلومات بالشركات من خلال تحليل التقارير المالية لعينة من (٣٥٣) شركة أمريكية خلال الفترة من عام ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٨، وقد توصلت الدراسة إلى أن نظم تخطيط موارد المنشأة تساهم في تحسين التقارير الداخلية بالشركة وشفافية العمليات، وكذلك تحسين اتخاذ القرارات الإدارية وجودة تنبؤات الإدارة.
- بينما حاولت دراسة (Oladipupo and Mathias,2014) التعرف على أثر تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة على المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال توزيع (٢٠٠) استبانة على الشركات النيجيرية. وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق نظم تخطيط الموارد يؤثر إيجابياً على تكامل نظم المعلومات على مستوى الشركة، كما يساهم في تحسين كفاءة المعاملات المحاسبية.
- في حين استهدفت دراسة (Osama and Ibrahim,2014) تحليل أثر استخدام نظم تخطيط موارد المنشأة على الملاءمة المحاسبية، واعتمدت فيها ذلك على توزيع (٩٠) استبانة على الشركات التي تستخدم نظم تخطيط الموارد و(٣٥) استبانة على الشركات التي لا تستخدم هذه النظم في بيئة الأعمال السعودية، وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية. وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق نظم تخطيط الموارد يحقق ميزة تنافسية للشركات، ويؤثر إيجابياً على ملاءمة المعلومات المحاسبية من خلال تأثيره على التوقيت، والتغذية المرتدة، والقيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية.
- كما استهدفت دراسة (Nasibeh and Bashir,2015) اختبار أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة على ملاءمة المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية من خلال دراسة على الشركات المسجلة في بورصة طهران للأوراق المالية خلال الفترة من عام (١٣٨٧ حتى عام ١٣٩١). وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة له تأثير معنوي وإيجابي على ملاءمة المعلومات المحاسبية والحد من ممارسات إدارة الأرباح، كما توصلت إلى علاقة معنوية ذات دلالة موجبة بين إدارة الربح والتوقيت المناسب لإصدار التقارير.

في ضوء ما سبق يمكن للباحث الإشارة إلى ما تتميز به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة كما يلي:

١- ركزت معظم الدراسات التي تناولت علاقة نظم تخطيط موارد المنشأة بجودة التقارير المالية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والتقارير الداخلية المقدمة للإدارة دون أن تتطرق إلى نماذج قياس جودة هذه التقارير مثل: دراسة (عصيمي، ٢٠١١، Hadi and Shahram, 2015)، وهو ما يميز الدراسة الحالية حيث تعتمد في قياس جودة التقارير المالية على نموذج الاستحقاق الاختياري (Discretionary Accruals) الذي وضعه (Jones, 1991) المعدل من قبل (Kothari et al., 2005; Dechow et al., 1995) باعتباره أكثر النماذج دقة وقابل للتطبيق على البيانات المتاحة في البيئة المصرية.

٢- تعتمد منهجية الدراسة الحالية على أسلوب تحليل المحتوى للتقارير المالية للشركات المسجلة في البيئة المصرية والمطبقة للابتكارات التكنولوجية الحديثة. وهي بذلك تختلف عن دراسة (سعد الدين، ٢٠٠٥)، التي اقتصر على تحليل نتائج الدراسات السابقة، وكذلك تختلف عن دراسات (عصيمي، ٢٠١١، أبوطالب، ٢٠١٣، الشهاوي، ٢٠١٤، Evans and Fred, 2014) والتي اعتمدت على قائمة الاستقصاء لتجميع بيانات الدراسة، كما تختلف عن دراسات (Hadi and Shahram, 2015; Osama and Ibrahim, 2014; Nasibeh and Bashir, 2015) حيث توجد فروق في البيئة القانونية والثقافية والاقتصادية التي تمت فيها هذه الدراسات مقارنة بالبيئة المصرية.

٣- تقدم الدراسة الحالية أدلة عملية من البيئة المصرية عن أثر استخدام نظم تخطيط موارد المنشأة على جودة التقارير المالية وقيمة الشركات المسجلة، وهو ما يميزها عن الدراسات السابقة، حيث لم تتناول أي من الدراسات السابقة العلاقة بين هذه المتغيرات مكتملة.

٤- بالرغم من اتفاق الدراسات السابقة على أهمية استخدام نظم تخطيط موارد المنشأة وأثرها على جودة الأداء المحاسبي، وما يوفره من معلومات إلا أنها لم تتناول القيمة الملائمة لهذه المعلومات وانعكاساتها على قرارات المستثمرين، بما يُمكنهم من التخصيص الكفء للموارد وهو ما يميز الدراسة الحالية.

٥- لم تتطرق الدراسات السابقة إلى أثر استخدام نظم تخطيط موارد المنشأة على قيمة الشركة واقتصرت على تحليل أثر هذه النظم على مؤشرات الأداء المالي مثل: معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على الاستثمار، ومعدل نمو المبيعات (قنديل، ٢٠١٤، Hassan et al., 2012, Belghis et al., 2013) وهو ما يميز الدراسة الحالية.

٤-٣ تطوير فروض البحث:

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة على جودة التقارير المالية وقيمة الشركات المسجلة في البيئة المصرية؛ بالإضافة إلى تحليل انعكاسات ذلك على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات المستثمرين في ضوء نظريات الأدب المحاسبي المختلفة، وقد يتوقع أن يكون الأثر إيجابياً أو سلبياً طبقاً لنتائج الدراسات السابقة كما يلي:

٤-٣-١ نظم تخطيط موارد المنشأة وجودة التقارير المالية:

تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة يجعل من السهل إمكانية الوصول إلى المعلومات بشكل فوري ومتزامن نتيجة تواجدها في قاعدة بيانات مشتركة ومتكاملة، مما يقلل من الفجوة المعلوماتية بين الإدارة والمستثمرين وينعكس على الحد من عدم تماثل المعلومات، كما تساعد تلك النظم في إعادة هندسة الأنشطة والعمليات، مما يوفر لها ميزة استراتيجية ومن ثم تحسين جودة التقارير المالية (الشهاوي، ٢٠١٤).

Hazar وبالإضافة إلى ما سبق فقد أكدت دراسة (and Mohamed,2013) على أن تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة يُساهم في زيادة كفاءة العمليات وتحسين جودة الممارسات المحاسبية، حيث تدعم التحول من العمل الروتيني إلى العمل التحليلي للمحاسبين (شيتوي، ٢٠٠٧)، مما ينعكس على ارتفاع مستوى شفافية المعلومات وتحسين القيمة المعلوماتية للتقرير المالي.

وتفسر ذلك نظرية اقتصاديات تكلفة المعاملات (Economics Transaction Cost) بأن تكلفة المعاملات الناتجة من تطبيق نظم تخطيط الموارد تكون أقل بالمقارنة بالنظم التقليدية، حيث تُساهم في التخلص من الأعمال الروتينية وتحقيق وفر في زمن انجاز العمليات، مما يُسهل إمكانية الوصول إلى المعلومات وتحسين جودتها ويقلل من قدرة الإدارة على التحكم فيها (عصيمي، ٢٠١١). لذلك يتضح للباحث أن نظم تخطيط الموارد تعتبر مصدر هام للمعلومات في العديد من الممارسات المحاسبية فهي تمكن الإدارة من سرعة الاستجابة للتغيرات البيئية وطلبات السوق وتلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية من المعلومات الفورية ذات الجودة العالية.

بينما تري دراسة (Y Anni and Krismiaji,2013) أنه بالرغم من أهمية تلك النظم في توفير المعلومات لمجموعة من الإدارات إلا أنها تؤدي إلى زيادة مستوى عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستخدمين الخارجيين للتقارير المالية، وزيادة تكاليف الوكالة المرتبطة بإهتمام المستثمرين بالتقرير عن جودة الأرباح، وهو ما أدى إلى زيادة مشكلة التلخل الخلفي (The Moral Hazard)، وذلك بسبب قدرة الإدارة على استخدام تقديرات عالية (Higher Discretion) في التقرير عن الأرباح وهو ما يعكس عدم التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية .

كما أكدت دراسة (Kanellou and Spathis,2011) على أن تطبيق تلك النظم يؤدي إلى زيادة إجراءات المراجعة الداخلية وتحقيق بيئة رقابة داخلية فعالة تقلل من الممارسات الانتهازية للإدارة وبالتبعية يساهم في تحقيق رقابة وحماية قوية للتقارير المالية. في حين يتعارض ذلك مع دراسة (Brazel and Agoglia,2007) التي توصلت إلى زيادة القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية بعد تطبيق نظم تخطيط الموارد حيث تجعل هذه النظم المعلومات تحت سيطرة وتحكم الإدارة بما يمكنها من استغلالها لتحقيق منافعها الذاتية وبالتبعية ينعكس ذلك على انخفاض كفاءة الرقابة الداخلية ونقص جودة المراجعة، ومن ثم انخفاض إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية.

وفي ظل هذا التناقض بشأن العلاقة بين تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة وجودة التقارير المالية يمكن للباحث صياغة الفرض الأول كما يلي:

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة وجودة التقارير المالية.

٤-٣-٢ نظم تخطيط موارد المنشأة وقيمة الشركة:

تمثل نظم تخطيط موارد المنشأة أداة هامة لتخطيط العمليات , وتدقق المعلومات, وتحقيق الرقابة على الموارد المختلفة بالشركة. لذلك بدء الاستثمار في هذه النظم يمثل جزء كبير من المصروفات الرأسمالية بالشركات فقد أشارت دراسة (C.Ranganathan,2006) إلى زيادة عدد الشركات الأمريكية المستخدمة لهذه النظم من خلال دراسة على عينة من (١١٦) شركة نظراً لدورها في زيادة معدل العائد على الأسهم وتحسين أداء وقيمة الشركة. كما توصلت دراسة (Anderson et al.,2011) إلى أن الشركات الأمريكية التي طبقت هذه النظم تميزت عن غيرها من الشركات التي لم تطبقها بتحسين الأداء التشغيلي متمثلاً في معدل دوران المخزون ومعدل دوران العملاء ومعدل دوران الأصول الثابتة, وتحسن الأداء المالي متمثلاً في معدل العائد على المبيعات, وكذلك تحسن الأداء الكلي للشركة متمثلاً في معدل العائد على الأصول.

ومن منظور نظرية الوكالة التي تفترض أن الشركة هي مجموعة من عقود الوكالة وأن الإدارة تسعى دائماً إلى تحقيق منفعتها الشخصية على حساب الملاك والمساهمين لذلك فإن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات ومنها نظم تخطيط موارد المنشأة, سوف يساهم في تخفيض تكاليف الوكالة المتمثلة في تكاليف الرقابة على الإدارة والأنشطة وتكاليف التنسيق الداخلي والخارجي واتخاذ القرارات, وهو ما ينعكس على تخفيض إجمالي تكاليف الشركة بشكل عام وزيادة قيمة الشركة Robin and (Severin,2001).

كما ترى **نظرية تخصيص الموارد (RBT) Resource-Based Theory** أن تكنولوجيا المعلومات المتقدمة مثل نظم تخطيط الموارد تعتبر بمثابة موارد استراتيجية فريدة يجب على المنشأة اقتنائها لتحقيق مزايا تنافسية مثل: وفورات التكلفة وتحسين الربحية Oh and (Pinsonneault,2007).

ويفسر ذلك الباحث باتمام عمليات المنشأة في ظل تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة وتوفيرها لقاعدة بيانات مركزية تحقق التكامل بين وظائف المنشأة المختلفة وتكاملها الخارجي مع العملاء والموردين وتوفيرها للمعلومات التي تساعد الإدارة في إجراءات الرقابة الفعالة في التوقيت المناسب, وتقلل من تكاليف الإشراف على الموظفين, وكذلك تقليل تكاليف المبيعات.

وقد توصل (Huseyin et al.,2013) من خلال دراسة على (١٣٨) شركة تركية إلى أن تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة له تأثير إيجابي على الأداء المالي للشركة متمثلاً في معدل العائد على الاستثمار, وهامش الربح, كما يساهم في تحسين بيئة العمل وسهول الحصول على المعلومات. إلا أنه لم يساهم في تحقيق المزايا التنافسية للشركة.

كما أكدت دراسة (Chenyin Kuo,2014) إلى أن تطبيق نظم (ERP) له تأثير إيجابي على قيمة الشركة من خلال دوره في تحسين سمعة الشركة, وزيادة إنتاجيتها, وتعزيز قدرتها على المنافسة في الأسواق المالية العالمية.

بينما توصلت دراسة (Liu et al.,2007) إلى عدم وجود تحسن في أداء الشركات الصينية خلال فترة تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة حيث حدث انخفاض في معدل العائد على الأصول, ومعدل العائد على المبيعات, وزيادة تكلفة البضاعة المباعة. كما أن هناك انخفاض في الأداء في فترة ما بعد التطبيق وخاصة أول سنتين بعد التطبيق. كما توصلت دراسة (Zhang et al.,2012) إلى عدم

وجود تحسن معنوي في قيمة الشركات الصينية في السنوات الثلاثة الأولى لتطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة مستخدم في ذلك مؤشر (Tobin's Q) للأداء السوقي إلا أن التحسن المعنوي في الأداء قد بدء من السنة الرابعة.

وبالرغم من تأكيدات الدراسات السابقة على وجود علاقة بين نظم تخطيط الموارد وقيمة الشركة إلا إن ذلك يتعارض مع نظرية الاستراتيجيات التنافسية التي ترى أن الشركة تستخدم القدر من تكنولوجيا المعلومات الذي يعد القدر الأمثل في وضع التوازن وليس القدر الذي يحقق لها ميزة تنافسية، ولذلك لا توجد علاقة (موجبة أو سالبة) بين تكنولوجيا المعلومات من ناحية والربحية والقيمة السوقية للشركة من ناحية أخرى (إبراهيم، ٢٠١٠).

وفي ضوء ما سبق يتضح للباحث أن الأدب المحاسبي لم يقدم دليل قوي على قوة علاقة الارتباط بين تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة وقيمة الشركة، لذلك يمكن صياغة الفرض الثاني كما يلي:

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين استخدام نظم تخطيط موارد المنشأة وقيمة الشركة.

٤-٣-٣ نظم تخطيط موارد المنشأة والقيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات المستثمرين:

استخدام نظام تخطيط موارد المنشأة الذي يعتمد على التحول من النظام الورقي التقليدي إلى نظام إلكتروني سوف يؤثر على طريقة تجميع، وتصنيف، وتقرير، وتحليل البيانات المالية، وهو ما قد يحقق العديد من الفوائد الملموسة وغير الملموسة مثل توفير الوقت (Saving of Time)، وتقليل وقت الدورة المحاسبية، وزيادة جودة التقارير المالية، وملاءمة المعلومات المحاسبية لمتخذ القرار (Samantha et al., 2015; Osama and Ibrahim, 2014).

فقد أشارت دراسة (Ali, 2011) إلى أن تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة يؤدي إلى زيادة الثقة في المعلومات من خلال الحفاظ على السرية والخصوصية وأمن المعلومات (Maintaining Confidentiality, Privacy and Security of) Information كما تساهم في زيادة درجة القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية وتخفيض درجة عدم التأكد المرتبطة بها وإعطاء صورة شاملة عن كافة أنشطة المنشأة. كما أشارت دراسة (Y Anni and Krismiaji, 2013) إلى أن التأخير في إصدار التقارير المالية قد يثير بعض التخوفات لدى المستثمرين من أن الشركة لديها أخبار سيئة تحاول إخفائها أو أن مراقب الحسابات لديه رأى متحفظ على التقارير المالية لذلك فمن منظور نظرية الإشارة فإن تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة من خلال ما يوفره من معلومات في التوقيت المناسب تتسم بالوقتية والملاءمة وقد يمثل إشارة للمستثمرين إلى أن المعلومات المحاسبية ذات قيمة ملائمة لإتخاذ القرار، فضلاً عن تداعياته السلبية على منافس الشركة (Negative Implication to its Competitors). بينما أشارت دراسة (Bendoly, 2009) إلى أنه بالرغم من كفاءة العمليات التي يمكن أن تتم بتطبيق (ERP) إلا أن أثر تطبيقه في توفير المعلومات التي تساعد على اتخاذ القرارات بفاعلية ليس معروف بشكل كبير.

وفي ضوء ما سبق يمكن للباحث صياغة الفرض الثالث كما يلي:

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين استخدام نظم تخطيط موارد المنشأة والقيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية لأغراض اتخاذ القرار.

٥- منهجية البحث وبناء النموذج:

استهدف البحث اختبار أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة (ERP) على جودة التقارير المالية وقيمة الشركات المسجلة في البيئة المصرية، وتحليل انعكاسات ذلك على مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية لقرارات المستثمرين. ولتحقيق هذا الهدف اعتمد الباحث على أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis)، حيث تم تحليل التقارير المالية للشركات المصرية المسجلة خلال الفترة من عام (٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٤). ويمكن بيان منهجية البحث من خلال النقاط التالية:

٥-١ أسلوب قياس متغيرات الدراسة:

تم قياس متغيرات الدراسة على النحو التالي:

٥-١-١ المتغيرات التابعة: جودة التقارير المالية، وقيمة الشركة، وملاءمة المعلومات المحاسبية لقرارات المستثمرين:

أولاً: جودة التقارير المالية (Financial Reporting Quality):

تناولت أدبيات الفكر المحاسبي العديد من النماذج التي يمكن أن تستخدم في قياس جودة التقارير المالية، وقد اعتمد الباحث في قياسها على نموذج الاستحقاق الاختياري Discretionary Accruals) الذي وضعه (Jones,1991) المعدل من قبل (Kothari et al.,2005;Dechow et al.,1995) باعتباره أكثر النماذج دقة وقابل للتطبيق على البيانات المتاحة في البيئة المصرية، كما أنه من أفضل النماذج في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح بالإضافة إلى اهتمامه بتحليل أثر التغيرات في الظروف الاقتصادية للشركة على الاستحقاق غير الاختياري (Pietro and Alfred,2014) ويتطلب استخدام هذا النموذج وجود قوائم مالية منشورة لفترتين متتاليتين. ويعتمد قياس الاستحقاقات الاختيارية على الخطوات التالية Anand et al.,2015):

١- حساب قيمة الاستحقاق الإجمالي (Total Accruals (TACC):

اعتمد الباحث في قياس الاستحقاق الإجمالي على مدخل الميزانية من خلال المعادلة التالية:

$$TACC_{i,t} = \Delta CA_{i,t} - \Delta CL_{i,t} - \Delta CASH_{i,t} + \Delta STDEBT_{i,t} - DEPTN_{i,t}$$

حيث:

: الاستحقاق الإجمالي للشركة (i) في السنة (t).	(TACC _{i,t})
: التغير في الأصول المتداولة للشركة (i) في السنة (t).	(CA) _(it)
: التغير في الخصوم المتداولة للشركة (i) في السنة (t).	(CL _{it})
: التغير في التدفقات النقدية للشركة (i) في السنة (t).	(Cash _{it})
: التغير في الجزء المتداول من الديون طويلة الأجل، وقصيرة الأجل للشركة (i) في السنة (t).	(STDEBT _{it})
: إهلاك الأصول الثابتة وغير الملموسة للشركة (i) في السنة (t).	(DEPTE _{i,t})

٢- تقدير معلومات نموذج الانحدار:

الذى سيتم من خلالها حساب الاستحقاق غير الاختيارى لمجموعة شركات عينة الدراسة فى كل سنة على حدة واعتمد الباحث فى ذلك على نموذج مطابقة الأداء Performance Matched (PM) الذى قدمه (Kothari et al. 2005) كتعديل لنموذج (Jones ,1991) بالأداء المالى للشركة، وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$TACC_{it} = \alpha_0 \left(\frac{1}{A_{i,t-1}} \right) + \alpha_1 \Delta REV_{i,t} + \alpha_2 \Delta REC_{i,t} + \alpha_3 PPE_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث:

(TACC _{it})	: الاستحقاق الإجمالى للشركة (i) فى السنة (t).
(A _{i,t-1})	: الأصول الكلية للشركة (i) فى السنة (t-1)
(ΔREV _{it})	: التغير فى الإيراد الكلى للشركة (i) بين السنة (t) والسنة (t-1).
ΔREC _{it}	: التغير فى حسابات المدينين.
(PPE _{it})	: عقارات، مصانع ومعدات الشركة (i) فى السنة (t).
(α ₀ , α ₁ , α ₂ , α ₃ , α ₄)	: معلومات نموذج الانحدار.
(ε _{it})	: تمثل بواقي النموذج (Residuals) فى معادلة الانحدار وهى تشير إلى الجزء الاختيارى من الاستحقاق الاجمالي (TACC _{it}).

٣- تقدير قيمة الاستحقاق غير الاختيارى (NADACC) Nondiscretionary

:Accruals

هى حسابات تنتج من استخدام الإدارة لأساس الاستحقاق فى مزاوله أنشطتها، وتعتمد فى تحديد قيمتها على معايير محاسبية واقتصادية وفنية؛ وبالتالي تضعف سيطرة الإدارة عليها لتحقيق منافعتها الذاتية، ومن ثمَّ لا تحتوى على ممارسات إدارة الأرباح. ويعتمد تقدير الاستحقاق غير الاختيارى (NDACC_{it}) لكل شركة من شركات العينة وخلال كل سنة من سنوات الدراسة على معلومات النموذج المقدره (α₀, α₁, α₂, α₃, α₄) فى الخطوة السابقة كما يلي:

$$NDACC_{i,t} = \Delta \hat{\alpha}_0 \left(\frac{1}{A_{i,t-1}} \right) + \hat{\alpha}_1 \Delta REV_{i,t} + \hat{\alpha}_2 \Delta REC_{i,t} + \hat{\alpha}_3 PPE_{i,t}$$

٤- تقدير قيمة الاستحقاق الاختيارى (DA) Discretionary Accruals

هى حسابات تعتمد الإدارة فى تحديد قيمتها على حكمها الشخصى حيث يتوافر لها عدة بدائل، مما يتيح للإدارة فرصة الاختيار من بينها لتحقيق منافعتها الذاتية مثل: (التقديرات المحاسبية المرتبطة بالديون المشكوك فيها، والمخزون السلعي فضلاً عن التحكم فى توقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات). ويتم تقدير قيمة الاستحقاق الاختيارى (DA) من خلال الفرق بين الاستحقاق الإجمالى، والاستحقاق غير الاختيارى، ويتضح ذلك من المعادلة التالية:

$$DA_{i,t} = TACC_{i,t} - NDCC_{i,t}$$

٥- تقدير قيمة متوسط الاستحقاق الاختياري:

تهدف هذه الخطوة إلى تصنيف شركات عينة الدراسة حسب مستوى جودة تقاريرها المالية، فإذا كانت قيمة الاستحقاق الاختياري في السنة أكبر من أو تساوى قيمة متوسط حساب الاستحقاق الاختياري (الاستحقاق الاختياري خلال سنوات الدراسة مقسوماً على عدد سنوات الدراسة) تكون الشركة ممارسة لإدارة الأرباح؛ ومن ثم تنخفض جودة تقاريرها المالية، بينما تكون الشركة غير ممارسة لإدارة الأرباح إذا كانت قيمة الاستحقاق الاختياري في السنة أقل من متوسط حساب الاستحقاق؛ وبالتالي ترفع جودة تقاريرها المالية .

ثانياً: قيمة الشركة:

يعتبر قياس قيمة الشركة من الأمور التي قد تواجه بعض الصعوبات منها اختلاف طبيعة نشاط الشركات يجعلها تحتاج إلى تقييم مختلف، كما أن قيمة الشركة تعتمد على الهدف من التقييم (Irina and Elvira,2014)، وتعتمد الدراسة الحالية على استخدام قيمة Tobin's (Q) كمؤشر لأداء وقيمة الشركة حيث تعتبر أكثر النماذج دقة واستخداماً في الدراسات المحاسبية (سعد الدين، ٢٠١٤، Ebrahim et al.,2014) وتحسب كما يلي:

$$\text{القيمة الدفترية للأصول} + \text{القيمة السوقية للأسهم} - \text{القيمة الدفترية للأسهم} - \text{ضرائب موجلة} = \text{(Tobin's Q)}$$

القيمة الدفترية للأصول

ثالثاً: ملاءمة المعلومات المحاسبية لقرارات المستثمرين (Accounting Information) :Relevance

تعتمد ملاءمة المعلومات المحاسبية على توقيت الإفصاح عن التقارير المالية. لذلك اعتمد الباحث في قياسها على وقت التأخير في إصدارها وهو المدة من تاريخ انتهاء السنة المالية وتاريخ اجتماع الجمعية العمومية وإعلان الأرباح السنوية، وكلما زادت هذه المدة كلما دل ذلك على عدم ملاءمة المعلومات المحاسبية (Nasibeh and Bashir,2015).

٥-١-٢ المتغير المستقل:

يتمثل المتغير المستقل في تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة (ERP)، وتم قياس هذا المتغير بطريقة القياس الثنائي القيمة، حيث يأخذ القيمة (١) عند تطبيق (ERP) والقيمة (صفر) عندما لا تطبق (Nzuki and William,2015).

٥-١-٣ متغيرات الرقابة:

تشمل متغيرات الرقابة كما يتضح من الجدول رقم (٢) بعض العوامل المؤثرة على المتغير التابع، ولكنها لا تدخل في نطاق الدراسة محل البحث، وتم إضافتها من أجل ضبط العلاقة بين

المتغيرات التابعة والمتغير المستقل في نموذج الانحدار، ومن أهم هذه المتغيرات: (حجم الشركة، والعائد على أصول الشركة، ونمو الشركة، والرفع المالي، والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وجودة ممارسات الحوكمة، وحجم مكتب المراجعة، ونوع النشاط).

في ضوء استقراء الدراسات السابقة يمكن للباحث توضيح طريقة قياس متغيرات الدراسة وعلاقتها المتوقعة بجودة التقارير المالية وقيمة الشركة من خلال الجدول التالي:

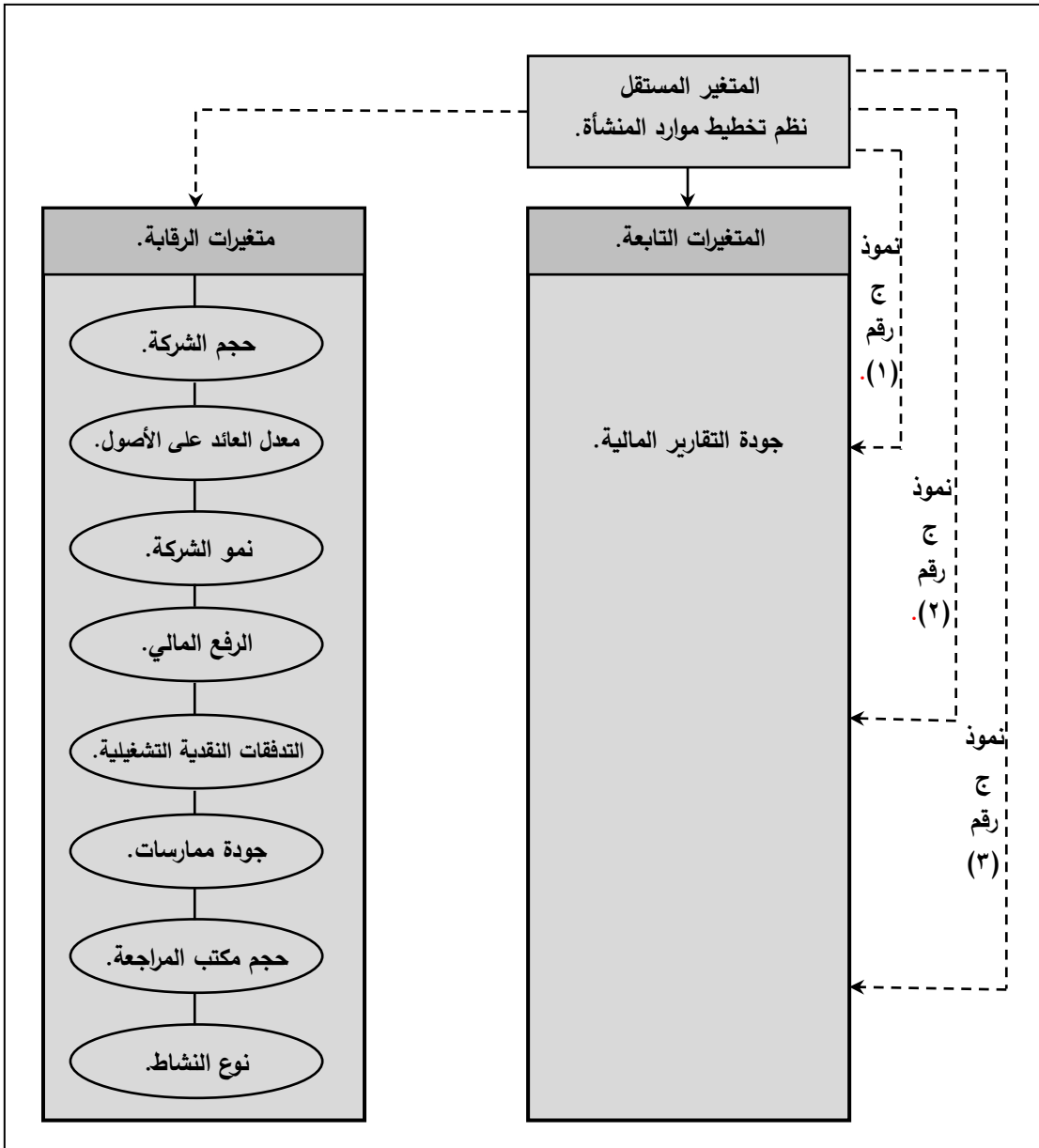
جدول رقم (٢) طريقة قياس متغيرات الدراسة وعلاقتها المتوقعة بجودة التقارير المالية، وقيمة الشركة، وملاءمة المعلومات المحاسبية لقرارات المستثمرين.

مصادر البيانات	العلاقة المتوقعة بجودة التقارير المالية وقيمة الشركة وملاءمة المعلومات المحاسبية	طريقة القياس	المتغيرات:	
			اسم المتغير	رمز المتغير
أولاً: المتغير التابع:				
القوائم المالية للشركة وتقارير مجلس الإدارة		القيمة المطلقة لحسابات الاستحقاق الاختيارية.	جودة التقارير المالية.	FRQ
		نموذج (Tobin's q).	قيمة الشركة.	TQ
		المدة من تاريخ انتهاء السنة المالية وتاريخ اجتماع الجمعية العمومية وإعلان الأرباح السنوية.	ملاءمة المعلومات المحاسبية.	AIR
ثانياً: المتغير المستقل:				
	+	متغير وهمي يأخذ (١) إذا كانت الشركة تطبق نظم تخطيط الموارد أو (صفر) بخلاف ذلك.	نظم تخطيط موارد المنشأة.	ERP
ثالثاً: متغيرات الرقابة:				
القوائم المالية وتقارير مجلس الإدارة.	+	اللوائح الطبيعية لإجمالي الأصول في نهاية العام.	حجم الشركة.	F SIZE
	+	صافي ربح الشركة على إجمالي الأصول.	العائد على أصول الشركة.	ROA
	+	نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية.	نمو الشركة.	MTB
	-	إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول في نهاية العام.	الرفع المالي.	LEV
	+	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى إجمالي الأصول.	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.	OCF
	+	مقياس تجميعي يأخذ القيمة من (٠) إلى (٦) حسب مدى توافر عوامل جودة ممارسة الحوكمة (استقلال أعضاء مجلس الإدارة، وعدم ازدوجية دور المدير التنفيذي، وحجم مجلس الإدارة، ودورية اجتماعات المجلس، واستقلال أعضاء لجنة المراجعة، والخبرات المالية)	جودة ممارسات الحوكمة.	CORGQ

مصادر البيانات	العلاقة المتوقعة بجودة التقارير المالية وقيمة الشركة وملاءمة المعلومات المحاسبية	طريقة القياس	المتغيرات:	
			اسم المتغير	رمز المتغير
	+	متغير وهمى = (1) في حالة ما إذا كان المكتب أحد المكاتب الأربعة الكبرى أو مرتبطة معها أو = (صفر) إذا كان أحد مكاتب المراجعة الوطنية.	حجم مكتب المراجعة.	AUDIT
	+	متغير وهمى = (1) في حالة ما إذا كان النشاط صناعي أو = (صفر) بخلاف ذلك.	نوع النشاط.	IND

٥-٢ نماذج الدراسة:

بناء على ما تم عرضه من خلال مشكلة الدراسة وأهدافها وفروضها , حاول الباحث تطوير ثلاثة نماذج لقياس أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة (ERP) كمتغير مستقل على جودة التقارير المالية وقيمة الشركة, وملاءمة المعلومات المحاسبية لقرارات المستثمرين كمتغيرات تابعة, كما استخدمت الدراسة بعض متغيرات الرقابة التي من شأنها ضبط العلاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة, كما يظهر في الشكل رقم (٢):



شكل رقم (٢) إطار البحث ونماذج العلاقة بين المتغيرات.

النموذج الأول: أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة (ERP) على جودة التقارير المالية:

$$FRQ_{it} = \beta_0 + \beta_1(ERP) + \beta_2(BSIZE) + \beta_3(ROA) + \beta_4(MTB) + \beta_5(LEV) + \beta_6(OCV) + \beta_7(CORGQ) + \beta_8(AUDIT) + \beta_9(IND) + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

- | | |
|--|--|
| (ERP) _{it} : نظم تخطيط موارد المنشأة. | (β ₀): قيمة الثابت في معادلة الانحدار. |
| (FRQ): جودة التقارير المالية. | (B SIZE): حجم الشركة. |
| (ROA): العائد على الأصول. | (MTP): نمو الشركة. |
| (LEV): درجة الرفع المالي. | (OCV) التدفقات النقدية التشغيلية |
| (CORGQ): جودة ممارسات الحوكمة. | (AUDIT): حجم مكتب المراجعة. |
| (IND): نوع النشاط. | (ε _{it}): بند الخطأ العشوائى. |

النموذج الثاني: أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة (ERP) على قيمة الشركة:

$$TQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 (ERP * FRQ) + \beta_2(ERP) + \beta_3(BSIZE) + \beta_4 (ROA) + \beta_5 (MTB) + \beta_6(LEV) + \beta_7(OCV) + \beta_8(CORGQ) + \beta_9(AUDIT) + \beta_{10}(IND) + \epsilon_{it}$$

حيث أن:

(TQ_{it}): قيمة الشركة.

(ERP * FRQ): متغير يمثل التفاعل بين متغيرين (interactive variable) نظم تخطيط موارد المنشأة، وجودة التقارير المالية.

(β₃-β₁₀): معاملات الانحدار لمتغيرات الرقابة.

النموذج الثالث: أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة (ERP) على ملاءمة المعلومات المحاسبية لقرارات المستثمرين:

$$AIR_{it} = \beta_0 + \beta_1 (ERP * FRQ) + \beta_2(ERP) + \beta_3(BSIZE) + \beta_4 (ROA) + \beta_5 (MTP) + \beta_6(LEV) + \beta_7(OCV) + \beta_8(CORGQ) + \beta_9(AUDIT) + \beta_{10}(IND) + \epsilon_{it}$$

حيث أن:

(AIR_{it}): القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية.

(ERP * FRQ): متغير يمثل التفاعل بين متغيرين (interactive variable) نظم تخطيط موارد المنشأة، وجودة التقارير المالية.

(AIR_{it}): ملاءمة المعلومات المحاسبية لقرارات المستثمرين.

(β₃-β₁₀): معاملات الانحدار لمتغيرات الرقابة.

٦- تصميم الدراسة التطبيقية:

يمكن بيان تصميم الدراسة التطبيقية من خلال النقاط التالية:

٦-١ مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات المصرية المسجلة في سوق الأوراق المالية خلال فترة من عام (٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٤). وقد بلغ عدد هذه الشركات (١٦٣) شركة حتى نهاية عام (٢٠١٤) موزعة على سبعة عشر قطاعاً، وقد اختار الباحث عينة الدراسة وفقاً للشروط التالية:

١- أن تتوفر التقارير المالية عن الشركة بانتظام، وأن تتوفر فيها بيانات كافية لحساب متغيرات

الدراسة، وألا تكون قد تعرضت للشطب أو الاندماج أو التوقف خلال فترة الدراسة.

٢- أن تكون الشركة قد مضى على قيدها في البورصة أكثر من خمس سنوات، وألا تكون قد حققت خسائر بشكل منتظم لأكثر من عام.

٣- أن تكون الشركة مهتمة بتطبيق الابتكارات التكنولوجية الحديثة.

وقد أسفر تطبيق المعايير السابقة عن اختيار عدد (١٢٥) شركة لتمثل عينة الدراسة بما يُعادل

ما نسبته (٧٦.٦٩%) من إجمالي عدد الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري، ويوضح الجدول رقم (٣) مجتمع الدراسة وإجراءات اختيار العينة.

جدول رقم (٣) مجتمع الدراسة وإجراءات اختيار العينة وفقاً لتصنيف رأس المال السوقي الصادر من الهيئة العامة للرقابة المالية.

اسم القطاع	مجتمع الدراسة	الشركات المستثناة	عينة الدراسة
الكيمويات.	٦	٢	٤
الأغذية والمشروبات.	٢١	٣	١٨
العقارات.	٢٧	٧	٢٠
التشييد ومواد البناء.	٢٠	٥	١٥
الموارد الأساسية.	٦	٢	٤
السياحة والترفيه.	٩	٢	٧
المنتجات المنزلية والشخصية.	٨	٣	٥
خدمات ومنتجات صناعية وسيارات.	١٤	٣	١١
الغاز والبتروول.	٢	-	٢
الاتصالات.	٤	١	٣
الإعلام.	١	-	١
الرعاية الصحية والأدوية.	٩	٢	٧
تكنولوجيا المعلومات.	١	-	١
الموزعون وتجارة التجزئة.	٣	١	٢
المرافق.	١	-	١
البنوك.	١١	٣	٨
الخدمات المالية بخلاف البنوك.	٢٠	٤	١٦
الإجمالي.	١٦٣	٣٨	١٢٥

٦-٢ مصادر الحصول على البيانات:

اعتمد الباحث في جمع البيانات الخاصة بالدراسة التطبيقية على القوائم المالية والإيضاحات المتممة لشركات العينة المنشورة في مواقعها الإلكترونية، وكتاب الإفصاح السنوي الصادر عن بورصتي القاهرة والإسكندرية، وموقع شركة مصر لنشر المعلومات (www.egidegypt.com)، وكذلك البورصة المصرية (www.egx.com.eg).

٧- تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفروض:

اعتمد تحليل نتائج الدراسة التطبيقية على ثلاث مراحل بدأت بالتحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي، ثم وصف لبيانات الدراسة وانتهاء بتقدير نماذجها واختبار فرضياتها، وفيما يلي تحليل لهذه المراحل:

٧-١ اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي:

٧-١-١ اختبار التوزيع الطبيعي (Normal -Distribution Test):

استخدم الباحث اختبار (Kolmogorov-Sminov) ضمن حزمة برنامج (SPSS) للتأكد من أن نمط التوزيع الذي تسلكه بيانات الدراسة هو توزيع طبيعي، وذلك بالنسبة لمتغيرات الدراسة المتصلة (Continuous Variables) المتمثلة في جودة التقارير المالية، وقيمة الشركة، والقيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية، وحجم الشركة، ومعدل العائد على الأصول، ونمو الشركة، ودرجة الرفع المالي، والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وجودة ممارسات الحوكمة.

جدول رقم (٤): نتائج اختبار (Kolmogorov-Smirnov) للتوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة.

Kolmogorov-Smirnov			
Sig.	df	Statistic	Variable
.000	625	.187	FRQ
.000	625	.184	TQ
.000	625	.168	AIR
.000	625	.261	FSIZE
.000	625	.219	ROA
.000	625	.263	MTB
.000	625	.260	LEV
.000	625	.211	OCF
.000	625	.219	CORGQ

يتضح من الجدول رقم (٤) أن درجة المعنوية (Sig.) أقل من (٠,٠٥) لكافة المتغيرات المتصلة مما يعني عدم اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي في كل المتغيرات، ولعلاج هذه المشكلة فإنه قد تم استخدام دالة اللوغاريتم الطبيعي (Natural log) لهذه المتغيرات بحيث تقترب من التوزيع الطبيعي. وبما أن حجم العينة كبير (أكبر من ٥٠ مشاهدة) فلن تكون مشكلة عدم توزيع البيانات توزيعاً طبيعياً ذات تأثير على صحة النموذج المستخدم في الدراسة (أمين ٢٠١٣). أما بقية المتغيرات فهي متغيرات وهمية (Dummy Variables) ذات قيم ثنائية لا تخضع لشروط التوزيع الطبيعي.

٧-١-٢ اختبار التداخل الخطي (Multicollinearity Test):

تم فحص التداخل الخطي من خلال احتساب معامل (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، ومتغيرات الرقابة، ومن ثمَّ إيجاد معامل (Variance Inflation Factor-VIF) حيث يُعد بمثابة مقياساً لتأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (٥).

جدول رقم (٥): نتائج اختبار (Variance Inflation Test) للتداخل الخطي.

Collinearity Statistics						
AIR		TQ		FRQ		المتغيرات التابعة
VIF	Tolerance	VIF	Tolerance	VIF	Tolerance	المتغيرات المستقلة
8.968	.112	8.968	.112	-	-	(FRQ*ERP)
9.151	.108	9.151	.108	9.215	.109	ERP
8.790	.118	8.790	.118	8.374	.126	FSIZE
9.181	.198	9.181	.198	9.306	.197	ROA
8.710	.193	8.710	.193	7.626	.194	MTB
8.975	.117	8.975	.117	8.490	.125	LEV
8.933	.112	8.933	.112	8.933	.112	OCF
6.826	.146	6.826	.146	6.785	.147	CORGQ
3.349	.299	3.349	.299	3.311	.302	AUDIT
1.784	.560	1.784	.560	1.732	.578	IND

يتضح من الجدول رقم (٤) أن قيمة (VIF) لكافة متغيرات الدراسة لم تتجاوز (١٠) (أمين، ٢٠١٣)، ولذلك فإن نموذج الدراسة لا يُعاني من مشكلة التداخل الخطي، فالارتباط بين المتغيرات ليس له دلالة إحصائية ومنخفض جدًا، وهذا يدل على قوة النموذج المستخدم في تفسير تأثير المتغير المستقل على المتغيرات التابعة وتحديد هذه التأثيرات.

٣-١-٧ اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation Test):

للتأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي تم إجراء اختبار (D-W) (Durbin) .
Watson Test

ويوضح الجدول رقم (٦) نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (٦): نتائج اختبار (Durbin Watson Test) للارتباط الذاتي.

AIR			TQ			FRQ		
أربعة ناقص القيمة الجدولية العليا (D-W) .4-	القيمة الجدولية العليا (D-W) .	Durbin-Watson	أربعة ناقص القيمة الجدولية العليا (D-W) 4-	القيمة الجدولية العليا (D-W) .	Durbin-Watson	أربعة ناقص القيمة الجدولية العليا (D-W) .4-	القيمة الجدولية العليا (D-W) .	Durbin-Watson
2.292	1.708	1.833	2.292	1.708	1.918	2.292	1.708	1.919

وقد ظهرت قيمة (D-W) المحسوبة بالنسبة لنموذج الدراسة الأول (1.919) ولنموذج الدراسة الثاني (1.918)، ونموذج الدراسة الثالث (1.708)، وهي بذلك تقع ضمن المدى الملائم (2.5 - 1.5) مما يدل على عدم وجود مشكلة للارتباط الذاتي تؤثر على صحة النتائج (العباسي، ٢٠١٢).

٢-٧ التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

بعد أن تحقّق الباحث من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي تأتي المرحلة الثانية والتي يتم فيها وصف تحليلي لمتغيرات الدراسة، واختبار فروضها، واستخلاص نتائجها كما يلي:

١-٢-٧ وصف المتغيرات المتصلة:

يظهر الجدول رقم (٧) وصف لمتغيرات الدراسة المتصلة (جودة التقارير المالية، وقيمة الشركة، والقيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية، وحجم الشركة، ومعدل العائد على الأصول، ونمو الشركة، ودرجة الرفع المالي، والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وجودة ممارسات الحوكمة).

جدول رقم (٧): نتائج الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة المتصلة.

Range	Minimum	Maximum	Standard deviation	Mean	Variable	Year
1.421	-.567	.854	.375	.311	FRQ	2010
7.870	.117	7.987	2.908	3.823	TQ	
36.000	34.000	70.000	10.527	53.152	AIR	
9.000	2.000	11.000	3.695	6.457	FSIZE	
1.076	-.452	.624	.270	.253	ROA	
.884	.011	.895	.270	.304	MTB	
8.909	2.012	10.921	3.557	6.310	LEV	
1.005	-.413	.592	.272	.231	OCF	
3.000	2.000	5.000	1.274	3.488	CORGQ	
1.434	-.569	.865	.379	.311	FRQ	2011
7.873	.116	7.989	2.945	3.858	TQ	
36.000	33.000	69.000	11.572	53.208	AIR	
9.000	2.000	11.000	3.740	6.499	FSIZE	
1.095	-.453	.642	.276	.260	ROA	
.886	.011	.897	.276	.310	MTB	
8.932	2.011	10.943	3.568	6.318	LEV	
1.009	-.411	.598	.277	.237	OCF	
3.000	2.000	5.000	1.255	3.512	CORGQ	
1.544	-.579	.965	.403	.319	FRQ	2012
8.665	.114	8.779	3.082	4.045	TQ	
40.000	30.000	70.000	14.255	52.432	AIR	
9.000	2.000	11.000	3.829	6.557	FSIZE	
1.126	-.473	.653	.284	.267	ROA	
.886	.011	.897	.280	.314	MTB	
8.964	2.011	10.975	3.617	6.333	LEV	
1.010	-.411	.599	.277	.246	OCF	
3.000	2.000	5.000	1.255	3.512	CORGQ	
1.646	-.678	.968	.419	.323	FRQ	2013
8.882	.113	8.995	3.175	4.131	TQ	
40.000	30.000	70.000	14.317	52.424	AIR	
9.523	2.000	11.523	3.872	6.592	FSIZE	
1.144	-.472	.672	.286	.270	ROA	
.887	.011	.898	.283	.316	MTB	
8.964	2.011	10.975	3.646	6.319	LEV	
1.013	-.411	.602	.280	.249	OCF	
3.000	2.000	5.000	1.255	3.512	CORGQ	
1.777	-.779	.998	.457	.328	FRQ	2014
9.884	.111	9.995	3.435	4.344	TQ	
43.000	30.000	73.000	16.283	52.448	AIR	
9.931	2.000	11.931	3.965	6.601	FSIZE	
1.155	-.472	.683	.293	.277	ROA	
.887	.011	.898	.288	.321	MTB	
8.965	2.011	10.976	3.682	6.323	LEV	
1.043	-.411	.632	.287	.255	OCF	
3.000	2.000	5.000	1.255	3.512	CORGQ	

يلاحظ من الجدول رقم (٧) ارتفاع متوسط القيمة المطلقة لحسابات الاستحقاق الاختيارية على مستوى العينة ككل خلال فترة الدراسة من (311). في عام (٢٠١٠) إلى (328). في عام (٢٠١٤)، وحيث أن قيمة الاستحقاقات موجبة فإن ذلك يشير إلى قيام شركات العينة بممارسة إدارة الأرباح من خلال زيادة حسابات الاستحقاق الاختيارية بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة الأرباح ، ولعل ذلك يرجع إلى عدم تطبيق الغالبية العظمى من شركات العينة لنظم تخطيط موارد المنشأة فتطبيق هذه النظم يساهم في تفعيل بيئة الرقابة الداخلية بالشركة، كما يتضح من الجدول رقم (٨) مما ينعكس على الحد من ممارسات إدارة الأرباح وهو ما يتفق مع دراسة Kanellou and Spathis,2011).

فيما يتعلق بقيمة الشركة فقد اتضح أن هناك تحسن بسيط في متوسط قيمة (Tobin's q) في السنوات الأولى حيث زادت من (3.823) عام (٢٠١٠) إلى (3.858) في عام (٢٠١١)، كما بدأت تزيد هذه القيمة بشكل ملحوظ بداية من السنة الرابعة حيث بلغ متوسط قيمتها (4.131)، كما بلغ متوسط قيمتها في السنة الخامسة (4.344)، ولعل ذلك يرجع إلى أن نظم تخطيط الموارد تبدأ في آثارها الإيجابية بعد أول ثلاث سنوات من التطبيق، وهو ما ساهم في تخفيض التكلفة الكلية للشركة وزيادة إنتاجها وتحسين ربحيتها، وهو ما يتفق مع دراسة (Huseyin et al.,2013).

وبالنسبة للمدة من تاريخ انتهاء السنة المالية وتاريخ اجتماع الجمعية العمومية وإعلان الأرباح السنوية فقد أظهرت النتائج حدوث انخفاض في متوسط هذه المدة في السنوات الأخيرة حيث بلغ (52.448) يوم في عام ٢٠١٤ وقد بلغت أعلى قيمة له (٧٣) يوم وأقل قيمة (٣٠) يوم وهو ما يشير إلى دور نظم تخطيط الموارد الإيجابي في تحسين كفاءة العمليات وتخفيض الأعمال الروتينية وبالتبعية وقت الدورة المحاسبية يتحقق على المدى الطويل، مما ينعكس على ملاءمة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات وهو ما يتفق مع دراسة (Nasibeh and Bashir,2015).

فيما يتعلق بمتغيرات الرقابة فقد زاد متوسط إجمالي الأصول من (6.457) وهو ما يعادل (34521025) جنيهه في عام (٢٠١٠) إلى (6.601) بما يعادل (53436702) جنيهه في عام (٢٠١٤)، كما بلغت أعلى قيمة للعائد على الأصول (6.83). بمتوسط حسابي (277)، في عام (٢٠١٤) ، بينما كانت أقل قيمة (-452)، بمتوسط حسابي (253). في عام (٢٠١٠). وبالنسبة لنمو الشركة فقد أظهرت النتائج تحسن معدل النمو في السنوات الثلاثة الأخيرة حيث بلغ أعلى قيمة لمعدل النمو (898). وأقل قيمة (011). بمتوسط (321). في عام (٢٠١٤)، كما بلغت أعلى قيمة لمتغير الرافعة المالية (10.976) وأقل قيمة (2.011) بمتوسط (6.323) في عام ٢٠١٤، كما أظهرت النتائج تحسن لتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية حيث بلغت أعلى قيمة لها (632). وأقل قيمة - (411). بمتوسط حسابي (255). في عام ٢٠١٤، وبالنسبة لممارسات الحوكمة الجيدة (استقلال أعضاء مجلس الإدارة، وعدم ازدوجية دور المدير التنفيذي، وحجم مجلس الإدارة، ودورية اجتماعات المجلس، واستقلال أعضاء لجنة المراجعة، والخبرات المالية)، فقد أظهرت النتائج إن التزام عينة الدراسة بمعظم خصائص الحوكمة حيث بلغت أعلى قيمة (٥) خصائص وأقل قيمة (٢) بمتوسط حسابي (3.512) وهو ما يتفق مع اهتمام البيئة المصرية بقواعد الحوكمة.

٧-٢-٢ وصف المتغيرات المنفصلة:

يظهر الجدول رقم (٨) وصفاً أولياً لمتغيرات الدراسة المنفصلة (Dummy Variables) وهي التحول إلى تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة، وحجم مكتب المراجعة، ونوع النشاط.

جدول رقم (٨): نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المنفصلة (Variables) (Dummy).

Binomial Test						
Sig.	مشاهدات غير متحققة (٠)		مشاهدات متحققة (١)		المتغيرات	نوع المتغير
	النسبة	العدد	النسبة	العدد		
.337	%52	325	48%	300	ERP	تابع
.290	%54	335	%46	290	AUDIT	مستقل
.000	%66	415	%34	210	IND	مستقل

من الجدول رقم (٨) يلاحظ أن انخفاض عدد مشاهدات الشركات التي تطبق نظم تخطيط الموارد خلال فترة الدراسة (300) مشاهدة بنسبة (48%) بالمقارنة (325) مشاهدة في شركات لا تطبق هذه النظم؛ ويفسر ذلك الباحث بارتفاع التكاليف المصاحبة لاقتناء هذه النظم، وما قد يرتبط بها من مخاطر خاصة في حالة عدم توافقها مع احتياجات منشآت الأعمال فضلاً عن ما شهدته البيئة المصرية بعد ثورة (٢٥) يناير من تغييرات سياسية واقتصادية أثرت على المقدرة المالية للعديد من الشركات، وهو ما يتفق مع دراسة (أبوظالب، ٢٠١٣) التي أكدت على أن نسبة وعي الشركات في البيئة المصرية بأهمية نظم تخطيط الموارد متوسطة. كما بلغ عدد مشاهدات الشركات التي ترتبط مع مكاتب مراجعة كبيرة أو أحد فروع المكاتب العالمية (٢٩٠) مشاهدة بنسبة (٤٦%) ، وبلغت نسبة مشاهدة الشركات الصناعية خلال فترة الدراسة (٢١٠) مشاهدة بنسبة (٣٤%).

٧-٣ تحليل ومناقشة نتائج اختبار فروض الدراسة:

لاختبار صحة فروض الدراسة تم إجراء تحليل الارتباط وتحليل الانحدار للعلاقة بين المتغير المستقل (نظم تخطيط موارد المنشأة) والمتغيرات التابعة (جودة التقارير المالية، وقيمة الشركة، وملاءمة المعلومات المحاسبية لقرارات المستثمرين) باستخدام حزمة البرامج الإحصائية (SPSS) على النحو التالي:

أولاً: نتائج تحليل الارتباط (Correlation Analysis):

لاختبار العلاقة بين تطبيق نظم تخطيط الموارد وكل من جودة التقارير المالية وقيمة الشركة وملاءمة ما توفره من معلومات محاسبية لقرارات المستثمرين، تم إجراء تحليل ارتباط بيرسون، وقد أظهرت النتائج كما يتضح من الجدول رقم (٩) وجود علاقة ارتباط سالبة بين تطبيق نظم تخطيط الموارد الدولية القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (-.403) ومستوى الدلالة (sig) يساوي (0.000). فأتجاه الشركات إلى تطبيق نظم تخطيط الموارد يصاحبه انخفاض في القيمة المطلقة الاستحقاق الاختياري. كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة ارتباط طردية قوية بين تطبيق نظم تخطيط الموارد وقيمة الشركة حيث كانت قيمة معامل الارتباط (.951). وكذلك بالنسبة لملاءمة المعلومات المحاسبية لقرارات المستثمرين، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (.927). كما كان مستوى الدلالة (sig) لهذه المتغيرات يساوي (0.000). وبالنسبة للتفاعل بين متغير نظم تخطيط موارد المنشأة ومتغير جودة التقارير المالية فقد أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي له على كل من قيمة الشركة، وملاءمة المعلومات المحاسبية لقرارات المستثمرين حيث كانت إشارة معامل الارتباط

موجبة ومستوى الدلالة (sig) يساوى (0.000). وبالنسبة لمتغيرات الرقابة فقد أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط موجبة بين تطبيق نظم تخطيط الموارد وكل من حجم الشركة، ومعدل العائد على الأصول، ومعدل نمو الشركة، والتدفقات النقدية التشغيلية، وحجم مكتب المراجعة، ونوع الشاط. حيث كانت قيمة معامل الارتباط موجبة ومستوى الدلالة (sig) يساوى (0.000)، بينما يرتبط بعلاقة سالبة مع درجة الرفع المالي.

جدول رقم (٩): نتائج مصفوفة الارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة.

Variables	ERP	FRQ	TQ	AIR	FSIZE	ROA	MTB	LEV	OCF	CORGQ	AUDIT	IND	(FRQ*ERP)
ERP	1.000												
	Correlation												
	Sig.												
FRQ	.403**	1.000											
	Correlation												
	Sig.												
TQ	.951**	.208**	1.000										
	Correlation												
	Sig.												
AIR	.927**	.163**	-.912**	1.000									
	Correlation												
	Sig.												
FSIZE	.989**	.193**	.947**	.935**	1.000								
	Correlation												
	Sig.												
ROA	.911**	-.072*	.901**	.882**	.909**	1.000							
	Correlation												
	Sig.												
MTB	.941**	.176**	.896**	.908**	.933**	.878**	1.000						
	Correlation												
	Sig.												
LEV	.990**	.187**	-.947**	.933**	-.985**	.914**	-.932**	1.000					
	Correlation												
	Sig.												
OCF	.898**	-.004	.883**	.860**	.894**	.931**	.878**	.899**	1.000				
	Correlation												
	Sig.												
CORGQ	.914**	.261**	.889**	.876**	.911**	.873**	.869**	.869**	.869**	1.000			
	Correlation												
	Sig.												
AUDIT	.827**	-.052	.792**	.786**	.815**	.792**	.781**	.828**	.755**	.741**	1.000		
	Correlation												
	Sig.												
IND	.571**	.132**	.488**	.525**	.563**	.535**	.635**	.557**	.527**	.523**	.480**	1.000	
	Correlation												
	Sig.												
(FRQ*ERP)	.931**	.149**	.853**	.825**	.906**	.833**	.872**	.909**	.828**	.832**	.766**	.586**	1.000
	Correlation												
	Sig.												

(**) تعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01) فأقل ، بين المتغيرين.

(*) تعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) فأقل ، بين المتغيرين.

ثانياً: نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression):

استخدم الباحث طريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Squares) (OLS) في صياغة نموذج الانحدار لقياس أثر المتغير المستقل الخاص بجودة التقارير المالية على المتغيرات

التابعة وجودة التقارير المالية (القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية). وقيمة الشركة وملاءمة المعلومات المحاسبية لقرارات المستثمرين (توقيت الإفصاح عن التقارير المالية) ويمكن توضيح نتائج الانحدار لفروض الدراسة كما يلي:

٧-٣-١ اختبار الفرض الأول: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة وجودة التقارير المالية:

لقياس مدى تأثير تطبيق نظم تخطيط الموارد على جودة التقارير المالية للشركات المصرية المسجلة استخدم الباحث (أسلوب تحليل الانحدار المتعدد)، ويوضح الجدول التالي نتائج هذا التحليل:

جدول (١٠): يوضح نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للنموذج الأول

المتغير التابع (FRQ)	معاملات الانحدار (β)	الخطأ المعياري (Std. Error)	معاملات الانحدار القياسية (β^*)	ترتيب المتغيرات حسب الأهمية	قيمة اختبار (T)	القيمة الاحتمالية (p-value)	تفسير المعاملات عند مستوى معنوية (0.05)
Constant)	1.178	.317			3.717	.000	
ERP	-.958	.247	-1.178	1	-3.877	.000	ذو تأثير معنوي سالب
FSIZE	.031	.025	.295	4	1.242	.215	لا يؤثر
ROA	.105	.152	.072	8	.689	.491	لا يؤثر
MTB	.149	.156	.102	7	-.955	.340	لا يؤثر
LEV	-.030	.028	-.267	6	-1.061	.289	لا يؤثر
OCF	1.539	.144	1.052	2	10.703	.000	ذو تأثير معنوي موجب
CORGQ	-.251	.028	-.773	3	-9.015	.000	ذو تأثير معنوي سالب
AUDIT	-.225	.049	-.276	5	-4.585	.000	ذو تأثير معنوي سالب
IND	-.027	.037	-.031	9	-.717	.474	لا يؤثر
معامل الارتباط المتعدد (R) = (0.577).							
معامل التحديد (R^2) = (0.333).							
معامل التحديد المعدل ($Ad R^2$) = (0.323).							
قيمة (F) المستخرجة من جدول تحليل التباين (ANOVA) = (34.045).							
القيمة الاحتمالية (Sig) = (0.000).							

يتضح للباحث من الجدول رقم (١٠) أن قيمة (F) المستخرجة من تحليل التباين (ANOVA) بلغت (34.045)، وأن القيمة الاحتمالية (sig=0.000) وهو ما يشير إلى أن النموذج عالي المعنوية فضلاً عن صلاحيته لتحقيق أهداف الدراسة، كما أن قيمة Adjust (R²) تبلغ (32.3%) وهي نسبة قريبة من النسب الشائعة في هذا النوع من الدراسات المحاسبية، وهو ما يعكس أن أغلب التغيرات يمكن تفسيرها من خلال النموذج، وفيما يتعلق بأثر تطبيق نظم تخطيط الموارد على جودة التقارير المالية، توضح نتائج تحليل الانحدار أن قيمة المعامل (β_1) الخاص بمتغير القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية قد بلغ (-.958)، مما يعني أن التأثير كان سلبياً، الأمر الذي يؤكد أن تطبيق نظم تخطيط الموارد يؤدي إلى انخفاض القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية. أما من خلال اختبار (t-test) فقد كانت قيمة (t) تساوى (-3.877) بمعنوية تساوى (0.000)، وهو ما يثبت صحة الفرض الأول، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (John and Indrarini,2010) ويفسر ذلك الباحث من أن نظم تخطيط الموارد تخلق بيئة رقابية فعالة تتسم بمستوي عالي من الشفافية، وهو ما يعكس على الحد من التصرفات الانتهازية للإدارة، إلا أنها تتعارض مع ما توصلت إليه دراسة Brazel and (Agoglia,2007) حيث أشارت إلى أن تطبيق نظم تخطيط الموارد يؤدي إلى زيادة قيمة المستحقات الاختيارية.

وبتحليل الباحث لعلاقة القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية بمتغيرات الرقابة اتضح عدم وجود تأثير معنوي لحجم الشركة، ومعدل العائد على الأصول، ومعدل النمو، والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، ودرجة الرفع المالي، ونوع الصناعة على القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية، حيث كانت قيمة (P.Value) أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، ويتفق ذلك مع دراسة (Joseph and Li,2008)، بينما ترتبط بجودة ممارسات الحوكمة، والارتباط مع مكاتب مراجعة كبيرة بعلاقة سالبة ولها تأثير معنوي حيث كانت قيمة (P.Value) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وهو ما يشير إلى أن تطبيق ممارسات الحوكمة الجيدة والارتباط بمكاتب مراجعة كبيرة يؤثر إيجابياً على الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

وممّا سبق يمكن للباحث صياغة نموذج الانحدار الأول كما يلي:

$$\overline{FRQ} = 1.78 - .958(ERP) + 1.539(OCF) - 0.251(CORGQ) - .225(AUDIT)$$

٧-٣-٢ اختبار الفرض الثاني: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين استخدام نظم تخطيط موارد المنشأة وقيمة الشركة:

يوضح الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين تطبيق نظم تخطيط الموارد وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال المصرية.

جدول (١١): يوضح نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للنموذج الثاني

المتغير التابع (TQ).	معاملات الانحدار (β).	الخطأ المعياري (Std. Error).	معاملات الانحدار القياسية (β*).	ترتيب المتغيرات حسب الأهمية.	قيمة اختبار (T).	القيمة الاحتمالية (p-value).	تفسير المعاملات عند مستوى معنوية (0.05).
Constant)	.762	.830	-	-	.918	.359	لا يؤثر
(FRQ*ERP)	4.666	.839	.187	2	5.559	.000	ذو تأثير معنوي موجب
ERP	5.600	.774	.900	1	7.239	.000	ذو تأثير معنوي موجب
FSIZE	.034	.068	.042	7	.506	.000	ذو تأثير معنوي موجب
ROA	1.616	.397	.146	3	4.070	.000	ذو تأثير معنوي موجب
MTB	.220	.411	.020	8	.535	.023	ذو تأثير معنوي موجب
LEV	.006	.075	.007	9	.075	.940	لا يؤثر
OCF	.501	.376	.045	6	1.331	.014	ذو تأثير معنوي موجب
CORGQ	.113	.073	.046	5	1.557	.010	ذو تأثير معنوي موجب
AUDIT	.010	.128	.002	10	-.079	.037	ذو تأثير معنوي موجب
IND	.485	.099	.074	4	4.902	.820	لا يؤثر
معامل الارتباط المتعدد (R) = (960).							
معامل التحديد (R ²) = (922).							
معامل التحديد المعدل (A R ²) = (921).							
قيمة F المستخرجة من جدول تحليل التباين (ANOVA) = (728.656).							
القيمة الاحتمالية (Sig) = (000).							

يتضح للباحث من الجدول رقم (١١) أن قيمة (F) تساوي (728.656)، وهو ما يشير إلى أن النموذج عالي المعنوية كما أن قيمة Adjusted R² تبلغ (0.921)، وهو ما يعكس أن القيمة التفسيرية للنموذج عالية حيث أن أغلب التغيرات يمكن تفسيرها من خلال النموذج.

فيما يتعلق بأثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة على قيمة الشركة توضح نتائج تحليل الانحدار أن قيمة (Value) تساوي (0.000)، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يشير إلى وجود تأثير معنوي موجب، وهو ما يثبت صحة الفرض الثاني، ومما يدعم هذه النتيجة أن القيمة الاحتمالية للمتغير التفاعلي (FRQ*ERP) تساوي (0.000). وهو ما يشير إلى أن التفاعل بين نظم تخطيط موارد المنشأة وجودة التقارير المالية له تأثير إيجابي على قيمة الشركة وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات (قنديل، 2014، 2013؛ Huseyin et al., 2013؛ Chenyin, 2014) من معنوية العلاقة بين تطبيق نظم تخطيط الموارد وتحسن أداء وقيمة الشركة في سوق المال.

وبتحليل الباحث لعلاقة قيمة الشركة بمتغيرات الرقابة اتضح وجود تأثير معنوي لحجم الشركة، ومعدل العائد على الأصول، ومعدل النمو، والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وجودة ممارسات الحوكمة، وحجم مكتب المراجعة على قيمة الشركة حيث كانت قيمة (P.Value) أقل من مستوى المعنوية (0.05). بينما لا يوجد تأثير معنوي لدرجة الرفع المالي ونوع النشاط على قيمة الشركة، ويتفق ذلك مع دراسات (Chenyin, 2014; Hazar and Mohamed, 2013).

مما سبق يمكن للباحث صياغة نموذج الانحدار الثاني كما يلي:

$$\bar{TQ} = .762 + 4.666 (FRQ * ERP) + 5.600 (ERP) + 0.034 (FSIZE) + 1.616(ROA) + .220(MTB) + 0.501 (OCF) + 113(CORGQ) + .010(AUDIT)$$

٣-٣-٧ اختبار الفرض الثالث: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين استخدام نظم تخطيط موارد المنشأة والقيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية لأغراض اتخاذ القرار:

لقياس تأثير نظم تخطيط موارد المنشأة على مدي ملائمة المعلومات المحاسبية لأغراض إتخاذ القرار، اعتمد الباحث على استخدام تحليل الانحدار المتعدد الذي تظهر نتائجه من خلال الجدول التالي:

جدول (١٢): نتائج تحليل الانحدار الخطى المتعدد للنموذج الثالث.

المتغير التابع (AIR).	معاملات الانحدار (β)	الخطأ المعياري (Std. Error)	معاملات الانحدار القياسية (β*)	ترتيب المتغيرات حسب الأهمية	قيمة اختبار (T)	القيمة الاحتمالية (p-value)	تفسير المعاملات عند مستوى معنوية (0.05)
(Constant)	59.667	4.125			14.46**	.000	
(FRQ*ERP)	13.263	4.170	.123	5	3.181**	.002	ذو تأثير معنوي موجب
ERP	11.261	3.843	.417	2	2.931**	.004	ذو تأثير معنوي موجب
FSIZE	2.149	.338	.606	1	6.362**	.000	ذو تأثير معنوي موجب
ROA	5.607	1.973	.117	6	2.842**	.005	ذو تأثير معنوي موجب
MTB	15.078	2.043	.311	4	7.380**	.000	ذو تأثير معنوي موجب
LEV	1.515	.374	.404	3	4.055**	.520	لا تؤثر
OCF	2.111	1.870	.043	9	1.129	.049	ذو تأثير معنوي موجب
CORGQ	.957	.362	.089	7	2.644**	.008	ذو تأثير معنوي موجب
AUDIT	1.225	.636	.045	8	1.926*	.045	ذو تأثير معنوي موجب
IND	1.033	.491	.036	10	2.104*	.536	لا تؤثر
معامل الارتباط المتعدد $R = .94$.							
معامل التحديد $R^2 = .898$.							
معامل التحديد المعدل $Adjusted R^2 = .897$.							
قيمة F المستخرجة من جدول تحليل التباين (ANOVA) = (542.703)							
القيمة الاحتمالية (Sig) = (000)							

يتضح للباحث من الجدول رقم (١٢) أن قيمة (F) تساوي (542.703)، وهو ما يشير إلى أن النموذج عالي المعنوية كما أن قيمة Adjusted R^2 تبلغ (.897)، وهو ما يعكس أن القيمة التفسيرية للنموذج عالية حيث أن أغلب التغيرات يمكن تفسيرها من خلال النموذج.

فيمًا يتعلق بأثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة على ملائمة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرار، وتوضح نتائج تحليل الانحدار أن قيمة (P.Value) تساوي (.004)، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يشير إلى وجود تأثير معنوي موجب لتطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة على توقيت الإفصاح عن التقارير المالية وبالتبعية على ملائمة المعلومات لمتخذى القرار، وهو ما يثبت صحة الفرض الثالث، كما أن التفاعل بين تطبيق نظم تخطيط الموارد وجودة التقارير المالية له تأثير إيجابي على ملائمة المعلومات المحاسبية لقرارات المستثمرين حيث أن قيمة (P.Value) تساوي (.002)، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات (Y

(Anni and Krismiaji.,2013;Samantha et al.,2014) من أن تطبيق نظم تخطيط الموارد يساهم في تقليل وقت إعداد التقارير , وسرعة انجاز المعاملات.

وبتحليل الباحث لعلاقة ملاءمة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرار بمتغيرات الرقابة، اتضح وجود تأثير معنوي موجب لحجم الشركة، ومعدل العائد على الأصول، ومعدل النمو، ودرجة الرفح المالي، والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وجودة ممارسات الحوكمة على مدي ملاءمة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرار، حيث كانت قيمة (P.Value) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، بينما لا يوجد تأثير معنوي لنوع النشاط على ملاءمة المعلومات المحاسبية لمتخذ القرار. ويتفق ذلك مع دراسة (Pairin et al.,2014)

مماً سبق يمكن للباحث صياغة نموذج الانحدار الثالث كما يلي:

$$\bar{A}IR = .762 + 4.666 (FRQ * ERP) + 5.600 (ERP) + 0.034 (FSIZE) + 1.616(ROA) + .220(MTB) + 0.501 (OCF) + 113(CORG Q) + .010(AUDIT)$$

ويخلص الجدول التالي نتيجة اختبار فروض الدراسة من خلال نتائج تحليل الارتباط والانحدار

للمتغيرات:

جدول (١٣): نتائج اختبار فروض الدراسة.

نظم تخطيط موارد المنشأة (ERP)					المتغير المستقل	
القرار تحقق حول الفروض	نتيجة تحليل الانحدار	التاثير المتوقع	نتيجة تحليل الارتباط	علاقة الارتباط المتوقعة	المتغيرات التابعة	
تحقق الفرض الأول	-	-	-	-	FRQ	جودة التقارير المالية
تحقق الفرض الثاني	+	+	+	+	TQ	قيمة الشركة
تحقق الفرض الثالث	+	+	+	+	AIR	القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية

وفي ضوء ما سبق يتضح للباحث أن الاستثمار في نظم تخطيط الموارد باعتبارها أحد نظم تكنولوجيا المعلومات المتقدمة قد يكون له آثاره الإيجابية على الحد من القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية، وتحسين أداء وقيمة الشركة، كما يساهم في الإفصاح عن التقارير المالية في التوقيت المناسب، وهو ما ينعكس بالتبعية على ملاءمة المعلومات المحاسبية لمتخذ القرار.

٨- الخلاصة والنتائج والتوصيات وقيود ومجالات البحث المستقبلية:

٨-١ الخلاصة:

يعد هذا البحث امتداداً وتحديثاً للدراسات السابقة التي اهتمت بنظم تخطيط موارد المنشأة "كأحد نظم تكنولوجيا المعلومات المتقدمة"، واستهدف هذا البحث قياس أثر تطبيق هذه النظم على جودة التقارير المالية وقيمة الشركات المسجلة في البورصة المصرية، بالإضافة إلى تحليل انعكاسات ذلك على ملاءمة المعلومات المحاسبية لقرارات المستثمرين في ضوء نظريات الأدب المحاسبي المختلفة. وقد قام الباحث بتقديم إطار نظري يتمثل في الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، وكذلك تحليل علاقة نظم

تخطيط الموارد بالقيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقيمة الشركة بالإضافة إلى تأثير هذه النظم في توقيت الإفصاح عن التقارير المالية لتحسين جودة اتخاذ القرار. واعتمد الباحث في ذلك على دراسة تطبيقية للشركات المسجلة في البورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٤.

٢-٨ النتائج:

تتمثل أهم نتائج البحث فيما يلي:

- ١- تساهم نظم تخطيط الموارد كأحد نظم تكنولوجيا المعلومات المتقدمة في نجاح واستمرارية منشآت الأعمال بما تقدمه لها من مزايا استراتيجية وتنافسية من خلال تحقيقها للتكامل بين الوظائف الداخلية، والاستغلال الأمثل للموارد، وخفض التكلفة، وخفض الوقت اللازم لإصدار القوائم والتقارير المالية، مما يوفر البيانات الدقيقة والملائمة والفورية التي تحسن عملية اتخاذ القرار وجودته وتحقق قيمة مضافة للمستفيدين.
- ٢- تعتمد نجاح وجودة نظم تخطيط الموارد على ثقافة المنشأة ومدى دعم الإدارة العليا واقتناع العاملين بأهمية تطبيق نظم تكنولوجيا المعلومات، والضغط التنافسية التي تتعرض لها المنشأة، ومدى توافق تلك النظم مع احتياجاتها، وحجم المنشأة وعدد العاملين بها وهيكل ملكيتها، وكفاءة موردي الأنظمة، والخبرات الاستشارية.
- ٣- قدم الأدب المحاسبي العديد من النماذج والمنهجيات لقياس جودة التقارير المالية وقيمة الشركة والقيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية، مما قد يؤدي إلى اختلاف النتائج وفقاً للنموذج المستخدم في التقييم.
- ٤- انخفاض نسبة الشركات التي تطبق نظم تخطيط الموارد في بيئة الأعمال المصرية خلال فترة الدراسة حيث بلغت نسبتها (٤٨%) وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (أبوظالب، ٢٠١٣) التي أكدت على أن درجة وعي عينة الدراسة بأهمية هذه النظم متوسطة. وقد يرجع السبب في ذلك إلى ما تتطلبه من درجة عالية من المعرفة التكنولوجية، وارتفاع تكلفة اقتناء وتشغيل هذه الأنظمة، فضلاً عن حاجتها إلى نظام حماية فعال وقوي لمنع فرص الدخول غير المصرح به للنظام.
- ٥- هناك علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة معنوية بين تطبيق نظم تخطيط الموارد وجودة التقارير المالية ممثلة في انخفاض قيمة الاستحقاق الاختياري حيث كانت إشارة معامل الانحدار سالبة وكانت القيمة الاحتمالية (sig=0.000) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وهو ما يثبت صحة الفرض الأول. وتتفق هذه النتيجة مع دراسات (عصيمي، ٢٠١١، والشهاوي، ٢٠١٤، Karimi et al., 2013)، ويفسر ذلك الباحث بأن تطبيق نظم تخطيط الموارد يؤثر إيجابياً على الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية، ويوفر مستوى عالي من الشفافية، ويساهم في تعزيز الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات.
- ٦- هناك علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة معنوية بين تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال المصرية حيث أدى تطبيق هذه النظم إلى زيادة متوسط قيمة (Tobin's q) من (3.823) في عام (٢٠١٠) إلى (4.344) في عام (٢٠١٤)، كما كانت

القيمة الاحتمالية (P.Value) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وهو ما يثبت صحة الفرض الثاني وتتفق هذه النتيجة مع دراسات (قنديل، ٢٠١٤، Chenyin,2014; Evans&Fred,2014; Hazar&Mohamed,2013)، ويفسر الباحث ذلك بأن تطبيق نظم تخطيط الموارد يساهم في خفض التكلفة، وزيادة الإنتاجية، تحسين سمعة الشركة وأدائها المالي، والحد من الممارسات الانتهازية للإدارة.

٧- توجد علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة معنوية بين تطبيق نظم تخطيط موارد والقيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية لأغراض اتخاذ القرارات حيث كانت القيمة الاحتمالية (P.Value) تساوي (0.004)، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وهو ما يثبت صحة الفرض الثالث، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Nasibeh & Bashir,2015)، ويرجع ذلك من وجهة نظر الباحث إلى دور نظم تخطيط الموارد في تحسين جودة الممارسات المحاسبية من خلال تخفيض وقت إصدار التقارير المالية وهو ما يؤثر على كفاءة اتخاذ القرار.

٨- التفاعل بين نظم تخطيط موارد المنشأة وجودة التقارير المالية له تأثير إيجابي على قيمة الشركات وتوقيت الإفصاح عن التقارير المالية مما يوفر معلومات محاسبية ملائمة لقرارات المستثمرين حيث كانت القيمة الاحتمالية (P.Value) للمتغير التفاعلي أقل من مستوى المعنوية (0.05).

٩- يرتبط كل من حجم الشركة ومعدل العائد على الأصول، ومعدل النمو في التدفقات النقدية التشغيلية بعلاقة موجبة ولكن ليس لها تأثير معنوي بالقيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية، وهو ما يشير إلى أن الزيادة في حجم أصول الشركات وتحقيقها لمعدلات عالية في النمو وزيادة تدفقتها النقدية قد يدفع إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح في ظل تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة، وهو ما يتفق مع دراسة (Joseph and Li,2008). بينما تؤدي ممارسات الحوكمة الجيدة والارتباط بمكاتب مراجعة كبيرة إلى انخفاض القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية حيث كانت إشارة معامل الانحدار سالبة والقيمة الاحتمالية (P.Value) أقل من مستوى المعنوية (0.05). بينما لا يوجد تأثير معنوي لدرجة الرفع المالي ونوع النشاط.

١٠- أظهرت نتائج الانحدار أن كل من قيمة الشركة والقيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية ترتبط بعلاقة موجبة وذات دلالة معنوية بكل من حجم الشركة، ومعدل العائد على الأصول، ونمو الشركة، والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وجودة ممارسات الحوكمة، وحجم مكتب المراجعة، في ظل تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة، بينما ترتبط بعلاقة موجبة ولكن ليس لها دلالة معنوية بدرجة الرفع المالي، ونوع النشاط.

١١- أكثر القطاعات التي اهتمت بتطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة في شركات العينة هو قطاع تكنولوجيا المعلومات والأعلام بنسبة (١٠٠%)، يليه قطاع الكيماويات بنسبة (٧٥%)، يليه قطاع الاتصالات بنسبة (٦٧%)، يليه قطاع البنوك بنسبة (٦٣%)؛ وقد يرجع ذلك من وجهة نظر الباحث إلى طبيعة هذه القطاعات واعتمادها على تكنولوجيا متقدمة فضلاً عن مقدرتها المالية وقدرتها على اقتناء وتشغيل أنظمة تخطيط الموارد.

٣-٨ التوصيات:

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في كل من الدراسة النظرية والتطبيقية يوصى

الباحث بما يلي:

- ١- تشجيع الشركات على أهمية تبني نظم تخطيط الموارد كأحد الابتكارات التكنولوجية الحديثة المستخدمة في إعداد التقارير المالية بهدف خلق قيمة مضافة تتمثل في تقديم المعلومات الدقيقة والملائمة لمتخذى القرار، وهو ما ينعكس على استعادة ثقة المستثمرين في التقارير المالية وزيادة قيمة الشركة.
- ٢- قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بمنح حوافز للشركات التي التزمت بالإفصاح عن تقارير المالية قبل أو خلال المدة المحددة من تاريخ انتهاء السنة المالية، وهو ما قد يدفع باقي الشركات إلى تبني نظم تخطيط الموارد لما تتميز به من تخفيض وقت إعداد التقارير المالية فضلاً عن دورها المحوري في توصيل المعلومات إلى أصحاب المصالح بطريقة صحيحة وفي الوقت المناسب.
- ٣- زيادة وعي الإدارة والعاملين بالشركات ومراقبي الحسابات بأهمية تطبيق نظم تخطيط الموارد ونشر ثقافة التطوير والتحسين المستمر؛ للحد من اتجاهاتهم السلوكية المقاومة للتغيير خاصة في ظل تزايد المنافسة العالمية، وذلك من خلال التعاون مع موردي هذه الأنظمة بتوفير ورش العمل والدورات التدريبية التي توضح كيفية تعاملهم مع هذه البرامج المتقدمة وكيفية مواجهة مشاكل تطبيقها.
- ٤- ضرورة اهتمام الشركات بالمستجدات في تطور برامج نظم تخطيط الموارد واختيار البرنامج الذي توافق مع طبيعة نشاطها وخصائصها التنظيمية وتحقيق أهدافها خاصة في ظل تعدد وتنوع هذه البرامج وارتفاع تكلفتها، ومن ثم فإن عدم مراعاة ذلك قد يؤثر على كفاءة نظم تخطيط الموارد ويعرض الشركة للفشل.
- ٥- العمل على زيادة الاهتمام بجودة التقارير المالية من خلال اقتناء نظم تكنولوجيا المعلومات المتقدمة وتهيئة البيئة التشريعية التي تكفل إصدار تقارير مالية تخفض من حالة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين.
- ٦- التوسع في دراسة العوامل المؤثرة في تطبيق منظمات الأعمال لنظم تخطيط الموارد مثل (العوامل التنظيمية، والعوامل البيئية، والخصائص الذاتية لنظم ERP) لما لها من تأثير على كفاءة هذه النظم ودورها في تحقيق قيمة مضافة للمنشأة وتحسين أدائها المالي والتشغيلي.

٤-٨ مجالات البحث المستقبلية:

- يري الباحث في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج وجود العديد من المجالات التي يمكن أن تشكل أساساً لبحوث مستقبلية، ومن أهمها ما يلي:
- ١- دراسة العلاقة بين تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة ومستوي الإفصاح الاختياري.
 - ٢- استخدام مقاييس بديلة لجودة التقارير في ظل تعدد نماذج قياسها مثل: (نموذج نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية، ونموذج التوقيت غير المتماثل)، وقيمة الشركة (القيمة السوقية المضافة) وقرارات وتوجهات المستثمرين.
 - ٣- استخدام نموذج قبول التكنولوجيا (Technology Acceptance Model) في تحديد مدى قبول منظمات الأعمال لتكنولوجيا المعلومات، وانعكاسات ذلك على الأداء المالي وقرارات المستثمرين.

- ٤- قياس أثر نظم تخطيط موارد المنشأة على أداء الشركة ككل باستخدام المؤشرات غير المالية.
٥- دراسة انعكاسات تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة على جودة وكفاءة عملية المراجعة.

٩- المراجع

١-٩ المراجع باللغة العربية:

- ١- إبراهيم, محمد إبراهيم أحمد, (٢٠١٠), استخدام نماذج قبول التكنولوجيا لترشيح قرارات الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات لتطوير نظم معلومات المحاسبة الإدارية مع دراسة تطبيقية, *رسالة ماجستير في المحاسبة, غير منشورة* كلية التجارة جامعة الإسكندرية, ص ١٤-١٦.
- ٢- أبو الخير, مدثر طه, (٢٠٠٧), "أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة القوائم المالية: دراسة ميدانية عن تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الأصول". *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*, كلية التجارة جامعة طنطا, العدد الأول, ص ١-٦٠.
- ٣- أبوظالب, أحمد محمد, (٢٠١٣), "قياس العوامل المحددة لتبني الابتكارات التكنولوجية الحديثة المستخدمة في إعداد التقارير المالية للشركات المسجلة في البورصة المصرية دراسة ميدانية", *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*, كلية التجارة جامعة طنطا, العدد الرابع, ٢٠١٣, المجلد الثاني, ص ٣٣١-٤٠٠.
- ٤- الشهاوي, صلاح أحمد محمد, (٢٠١٤), "أثر تطوير أنشطة المراجعة الداخلية على جودة التقارير المالية بتطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة (ERP) دراسة ميدانية", *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*, كلية التجارة جامعة طنطا, العدد الأول, المجلد الثاني, ص ٣٢٦-٣٧٢.

- ٥- العباسي، عبدالحميد محمد (٢٠١٢). "تشخيص الانحدار (مشاكله وعلاجها): تطبيقات في العلوم الاجتماعية باستخدام SPSS". معهد الدراسات والبحوث الإحصائية. جامعة القاهرة، بدون ناشر، ص ٢٠-٤٥.
- ٦- أمين، أسامة ربيع (٢٠١٣). "التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج SPSS". كلية التجارة، جامعة المنوفية، بدون ناشر، ص ١٣٥-١٥٠.
- ٧- بركات، عبدالله، (٢٠١١)، "قياس أثر تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة على العائد على الاستثمار في الشركات الصناعية السعودية (دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة السعودية)، بحث مقدم للملتقى الدولي حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الإقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، خلال الفترة من ١٣-١٤ ديسمبر، ص ١-١٧.
- ٨- حافظ، سماح طارق أحمد، (٢٠١٤)، "دراسة تأثير مصدر الحصول على خدمات المراجعة الداخلية في بيئة نظم تخطيط موارد المنظمة (ERP) بالتطبيق على قطاع البنوك المصرية"، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد الرابع، ص ١٨٠-٢٣٥.
- ٩- حسين، ماجدة عزت، (٢٠١٤)، "دراسة تحليلية للعلاقة بين استخدام نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع (ERP) والحد من مخاطر الائتمان في البنوك التجارية في إطار مقررات بازل (111) بالتطبيق على البنوك المصرية، *مجلة المحاسبة والمراجعة*، كلية التجارة جامعة بني سويف، العدد الرابع، ص ٥٣-٩٦.
- ١٠- ريشو، بديع الدين، (٢٠١٣)، "جودة التقارير المالية (العوامل المؤثرة ووسائل القياس) دراسة ميدانية في بيئة الأعمال المصرية"، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة جامعة طنطا، المجلد، العدد الأول، ص ١٥٠-١٩١.
- ١١- سعد الدين، إيمان محمد، (٢٠١٤)، "تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة"، *مجلة المحاسبة والمراجعة*، كلية التجارة جامعة بني سويف، العدد، ص ٢٩٩-٣٤٢.
- ١٢- سعد الدين، إيمان محمد، (٢٠٠٥)، "نظام تخطيط موارد المنشأة لدعم الأنظمة المحاسبية في ظل البيئة التنافسية"، *المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة*، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الرابع، ص ١٠٣-١٤٣.
- ١٣- شينوي، أيمن أحمد، (٢٠٠٧)، "دراسة استكشافية لتأثير تطبيق نظم تخطيط موارد المشروع على ممارسات المحاسبة الإدارية ودور المحاسبين الإداريين في منشآت الأعمال السعودية". *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، ص ١٠٨-١٢٨.
- ١٤- عبد الحليم، عبير محمود محمد، (٢٠١٤)، "أثر بعض الخصائص التنظيمية على تطوير الأداء المحاسبي كمؤشر لنجاح تطبيق نظم (ERP)", *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد الأول، ص ١٠٨-١٢٨.
- ١٥- عصيمي، أحمد زكريا زكي، (٢٠١١)، "أثر استخدام نظم تخطيط موارد المنشأة (الـ ERP) على جودة عملية التقرير المالي بالتطبيق على منشآت الأعمال السعودية"، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة جامعة طنطا، المجلد الثاني، العدد الأول، ص ٤٨٧-٥٥٥.

- ١٦- قنديل, ياسر سعيد, (٢٠١٤), " تأثير تطبيق نظم تخطيط موارد المشروع ERP على الأداء المالي والتشغيلي للشركات العاملة في جمهورية مصر العربية (دراسة تطبيقية)", *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*, كلية التجارة جامعة الاسكندرية, العدد الثاني, يوليو, المجلد رقم (٥١), الجزء الثاني, ص ص ٢٤١-٢٧١.
- ١٧- نصار, أحمد رجب, (٢٠١٤), "إطار مقترح لتقييم الكفاية المعلوماتية لنظم تخطيط موارد المؤسسات للمحاسبة عن عمليات التجارة الإلكترونية بالتطبيق على بيئة الأعمال الإلكترونية المصرية", *بحث مقدم للمؤتمر السنوي الخامس بعنوان: المحاسبة في عالم متغير في مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة*, كلية التجارة جامعة القاهرة, ص ص ١-٢٥.
- ١٨- وزارة الاستثمار, قرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥, معايير المحاسبة المصرية, إطار إعداد وعرض القوائم المالية.

٩-٢ المراجع باللغة الإنجليزية:

- 1- Ahu Tugba Karabulut.(2015)."Effect of Innovation Types on Performance of Manufacturing Firms in Turkey".*Procedia Social and Behavioral Sciences*.195:1335-1364. Available online at www.sciencedirect.com.
- 2- Ali Alzoubi.(2011)." The Effectiveness of The Accounting Information System Under The Enterprise Resources Planning (ERP) Astudy on Al Hassan Qualified Industrial Zone,s (QIZ) Companies".*Research Journal of Financial and Accounting*.2(11):10-19.
- 3- Ali Tarhini,Hussain Ammar,Takwa Tarhini& Ra ed Masa deh.(2015)."Analysis of The Critical Success Factors for Enterprise Resource Planning Imlementation From Stakeholders, Perspective: A Systematics Review". *International Business Research*.8(4):25-40.
- 4- Anand Jha ,Siddharth Shankar and Arun Prakash.(2015).Effect of Bank Monitoring on Earnings Management of The Borrowing Firm:an Empirical Investigation".*The Journal of Financial Research*.3(2):219-253.
- 5- Anderson,M.,Banker,R,D.,Menon,N.M.,and Romero,J.A.(2011)."Implementing Enterprise Resource Planning Systems: Organizational Performance and The Duration of The Implementation ".*Information Technology and Management*.12(3):197-212.
- 6- Andrei Filip,Real Labelle and Stephane Rousseau.(2015). "Legal Regime and Financial Reporting Quality". *Contemporary Accounting Research*. 32(1):280-307.

- 7- Ashbaugh-Skaife, H., D.W. Collins, W.R. Kinney, and R. Lafond. (2008) "The effect of SOX Internal Control Deficiencies and their Remediation on Accrual Quality". *The Accounting Review*. 83(1):217-250.
- 8- Ayman Bazhair and Kamaljeet Sandhu. (2015). "Factors For The Acceptance of Enterprise Resource Planning (ERP) Systems and Financial Performance". *Journal of Economics, Business and Management*. 3(1):1-10.
- 9- Basu, S. (1997). "The Conservatism Principle and The Asymmetric Timelines of Earning". *Journal of Accounting and Economics*, 24:3-37.
- 10- Beaver, W.H and S.G. (2005). "Conditional and Unconditional Conservatism: Concepts and Modeling". *Review of Accounting Studies*, 10(2):269-309.
- 11- Belghi Bavarsad, Farajollah Rahimi and Pouya Norozy. (2013). "Determinants and Consequences of Implementation Enterprise Resource Planning System on Financial Performance". *Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business*. 4 (10):939-959.
- 12- Bendoly, E., E.D. Rosenzweig, and J.K. Stratman. (2009). "The Efficient use of Enterprise Information for Strategic Advantage: A data Envelope Analysis". *Journal of Operations Management*. 27(4):310-323.
- 13- Brazel, J.F. and C.P. Agoglia. (2007). "An Examination of Auditor Planning Judgments in a complex AIS Environment". *Contemporary Accounting Research*. 24(4):1059-1083.
- 14- C. Ranganathan and Carol V. Brown. (2006). "ERP Investments and The Market Value of Firms: Toward an Understanding of Influential ERP Project Variables". *Information Systems Research*. 17(2):145-161.
- 15- Carlos-Alberto Dorantes, Chan LI, Gary F. Peters and Vernon J. Richardson. (2013). "The Effect of Enterprise Systems Implementation on The Firm Information Environment". *Contemporary Accounting Research*. 30 (4):1427-1461.
- 16- Catherine Equey Balzli and Bernard Morard. (2012). "The Impact of an Integrated Financial System Implementation on Accounting Profiles in A Public Administration an Ethnographic Approach". *Journal of Accounting and Organizational Change*. 8(3):364-385. available at: www.emeraldinsight.com.
- 17- Chan, K.C., B.R. Farrell, and L. Picheng. (2008). "Earnings Management of Firm Reporting Material Internal Control Weaknesses Under Section 404 of The Sarbanes-Oxley Act". *Auditing: A Journal of Practice & Theory*. 27(2):161-179.
- 18- Chenyin Kuo. (2014). "Effect of Effect of Enterprise Resource Planning Information System on Business Performance: An Empirical Case of Taiwan". *Journal of Applied Finance & Banking*. 4(2):1-19.
- 19- Christy Angeline Rajan and Rupashree Baral. (2015). "A doption of ERP System: An empirical Study of Factors Influencing the Usage of ERP and its Impact on end User". *IIMB Management Review*. 27:105-117. Available at: www.sciencedirect.com.
- 20- Dechow, P.M., R.G. Sloan and A.P. Sweeney. (1995). "Detecting Earnings Management". *The Accounting Review*. 70:193-225.
- 21- Dorantes, C.A., C. Li, G.F. Peters, and V.J. Richardson. (2009). "The Effect of Enterprise Systems Implementations on The Firm Information

- Environment". Available at: http://papers.ssrn.com/sol3papers.cfm/abstract_id/1526521.
- 22- Dorantes,C.A.,C.Li,G.F.Peters,and V.J.Richardson.(2009)."The Effect of Enterprise Systems Implementations on The Firm Information Environment. Available at: http://papers.ssrn.com/sol3papers.cfm?abstract_id=152621.
 - 23- Ebrahim Mohammed Al-Matari,Abdullah Kaid Al-Swidi and Faudziah Hanim Bt Fadzil.(2014)."The Measurements of Firm Performance's Dimensions"*Asian Journal of Finance& Accounting*.6(1):24-49.
 - 24- Evans Njihia and Fred Mugambi Mwirigi.(2014)."The Effects of Enterprise Resource Planning Systems on Firm's Performance:A Survey of Commercial Banks in Kenya"*International Journal of Business and Commerce*.3 (8):120-129.
 - 25- FASB.(2004)."The FASB's Conceptual Framework: Relevance and Reliability Financial Accounting Standards Advisory Council,Stamford.Conn.ct.
 - 26- Hadi Bakhsheshi Tanyani,Shahram Gilaninia.(2015). "Evaluating Impact of Management Accounting Performance on ERP System's Effectiveness: A Case Study of Insurance Company of Atiyehsazan Hafez-Iran".*Arabian Journal of Business and Management Review*.3(7):1-6.
 - 27- Hamidreza Vakilifard,Shahla Abbaszadeh Meinagh, Mohammad Reza Khataee,(2013)."Evaluating the Effects Systems on Performance and Management Accounting in Organizations".*Journal of Natural and Social Sciences*. 2(3):2412-2426.available at www.european.science.com.
 - 28- Hassan R.HassabElnaby,Woosang Hwang and Mark A.Vondermbse.(2012)."The Impact of ERP Implementation on Organizational Capabilities and Firm Performance".*Benchmarking:An International Journal*. 19(4/5)618-633.
 - 29- Hazar Daoud and Mohamed Triki. (2013). "Accounting Information Systems in an ERP Environment and Tunisian Firm Performance".*The International Journal of Digital Accounting Research* .13:1-35.
 - 30- Hossein Etemadi and Samira Kazeminia.(2014)."Impact of Enterprise Resource Planning Systems (ERP) ON Management Accountants".*Management and Administrative Sciences Review*. 3(4):507-515.
 - 31- Hsueh-Ju Chen,Shaio Yan Huang and An Chiu and Fu-Chuan Pai.(2012)."The ERP System Impact on the Role of Accountants".*Industrial Management& Data Systems*. 112(1):83-101.
 - 32- Huseyin Ince, Salih Zeki Imamoglu,Halit Keskin,Aliekber Akgun,Mehmet Naci Efe.(2013)." The Impact of ERP Systems and Supply Chain Management Pratices on Firm Performance: Case of Turkish Companies".*Procedia-Social and Behavioral Sciences*.99:1124-113. Available at:www.sciencedirect.com.
 - 33- IASB.(2005)."The IAASB Conceptual Framework:Relevance and Reliability.International Accounting Standard Board Meeting.London.
 - 34- Irina Berzkalne and Elvira Zelgalve.(2014)."Intellectual Capital and Company Value".*Social and Behavioral Sciences*.110:887-896.**Available at: www.sciencedirect.com.**

- 35- Ivica and Marijana.(2014)."Value Relevance of Accounting Information: Evidence Eastern European Countries". *Economic Research – Ekonomska Istrazivanja*.27(1):181-190.
- 36- Jace Garrett,Rani Hoitash and Douglas F.Prawitt.(2014)."Trust and Financial Reporting Quality". *Journal Accounting Research*.52(5):1087-1125.
- 37- John J.Morris and Indrarini Laksmana.(2010)."Measuring the Impact of Enterprise Resource Planning (ERP) Systems on Earnings Management."*Journal of Emerging Technologies in Accounting*.A7:47-71.
- 38- Jones,J.J.,(1991)."Earnings Management During Import Relief Investigations".*Journal of Accounting Research*.29:193-228.
- 39- Kanellou,A.and Spathis,C.(2011)."Auditing in Enterprise System Environment: A Synthesis".*Journal of Enterprise Information Management*.24(6):495-519.
- 40- Kanellou,A.and Spathis,C.(2013)."Accounting Benefits and Stisfaction in an ERP Environment".*International Journal of Accounting and Information Systems*. 14(3):209-234.
- 41- Karimi,M.;Asgari,M.;Sadeghi,Z.and Amirhassani, P. (2013). "The Impact of Enterprise Resource Planning Systems on Accounting Processes in the Fundamental Metals Industry in Iran".*International Research Journal of Finance and Economics*.Iss.103,Jun.,:100-109.
- 42- Khan,M.and R.Watts.(2009)."Estimation and Empirical Properties of a Firm Year Measure of Accounting Conservatism".*Journal of Accounting and Economics*. 48:132-150.
- 43- Khurram Shehzad and Aisha Ismail.(2014)."Value Relevance of Accounting Information and its Impact on Stock Prices: Case Study of Listed Banks at Karachi Stock Exchange".*Journal of Economics Info*.3(1):40-48:2014.
- 44- Kothari,S.P., A.J.Leone, and C.EWasley.(2005)."Performance Matched Discretioary Accrual Measures".*Journal of Accounting and Economics*.39:163-197.
- 45- Lawani Imade,Umanhonlen Ogbeiyulu Felix.Okolie Romanus Onyeisi.(2015)."Conservatism and Relevance of Accounting Information in Quoted Firms in Nigeria".*International Journal of Finance and Accounting*.4(1):21-39.
- 46- Li-Chin,Jennifer Ho,Qunfeng Liao;Mrtin Tylor."2015".Real and Accrual-Based Earnings Management in The Pre-and Post-IFRS Periods:Evidence From China". *Journal of International Management&Accounting*. 26(3):294-335.
- 47- Lu Liu,Rui Miao and Chengzhi Li,(2007)."The Impacts of Enterprise Resoure Planning Systems on Firm Performance: An Empirical Analysis of Chinese Chemical Firms".*Research and Pracal Issues of Enterprise Information Systems II*.(Boston:Springer):579-587.
- 48- Lucy Huajing Chen,David M.Folsom,Wonsun Paek,and Heibatollah Sami,(2014)."Accounting Conservatism,Earnings Persistence,and Pricing Multiples on Earnings", *Accounting Horizons*,28(2):233-260.
- 49- Malonza,Gladys Nduku and David Nzuki.(2014). "Determinants of A doption of Enterprise Resource Planning Systems by Listed Companies

- in Kenya". *Journal of Business and Management (IOSR-JMB)*. 16(8):45-50.
- 50- Nasibeh Shafakheibari and Bashir Oladi.(2015)."The Effect of ERP System on Relevance of Accounting Data and Quality of Financial Reporting Quality". *Management and Administrative Sciences Review*.4(3):504-514.
- 51- Nzuki,David Musyimi and William Okelo-Odongo. (2015)."Adoption of Enterprise Resource Planning Systems in Kenya:A Case of Selected Manufacturing Firms in Nairobi Metroplitan".*International Journal of Business,Humanities and Technology*.5(2):24-32.
- 52- Oh,W,A.,Pinsonneault,(2007)."on The ssessement of The Strategic Value of Information Technologies:Conceptual and Analytical Approach".*MIS Quarterly*.31(2):239-265.
- 53- Oladipupo Muhrtala Tijani, Mathias Gboyega Ogundeji. (2014). "Enterprise Resource Planning Systems Implementation: Effects on Accounting Information Processing". *Advances in Economics and Business*.2(2):78-84.
- 54- Osama F.Attayah and Ibrahim M.Sweiti.(2014)."Impact of ERP System Using on The Accounting Information Relevance:Evidence From Saudi Arabia".*International Journal on Business Review* (GBR).3(2):1-7.
- 55- Pairin Katerattanakul,James J.Lee,Soongoo Hong.(2014). "Effect of Business Characteristics and ERP Implementation on Business Outcomes An Exploratory Study of Korean Manufacturing Firms".*Management Research Review*.37(2).186-206.
- 56- Pietro Pertti and Alfred Wagenhofer.(2014)."Earnings Quality Measures and Excess Returns".*Journal of Business Finance &Accounting(JBFA)*.41(5)&(6):545-571.
- 57- Ravi Seethamraju.(2015)."A doption of Software as a Service (SaaS) Enterprise Resource Planning(ERP) Systems in Small and Medium Sized Enterprises (SMEs)".*inf Syst Front*.17:475-492.
- 58- Robin Poston and Severin Grabski.(2001)."Financial Impacts of Enterprise Resource Planning Implementations". *International Journal of Accounting Information Systems*. 2:271-294.
- 59- Rstislav Rajnoha,Jaroslava Kadarova,Andrea Sujova and Gabriel Kadar.(2014)."Business Information Systems: Research Study and Methodological Proposals For ERP Implementation Improvement". *Procedia Social Behavioral Sciences*.109:165-170.
- 60- Samantha Mathara Arachchi,Siong Choy Chong,A.G.I Madhushani. (2015)."Quality Assurance and Quality Control in ERP Systems Implementation".*American Scientific Research Journal for Engineering, Technology and Sciences (ASRJETS)*. 11 (1) : 70-83. Available at: <http://asrjetsjournal.org>.
- 61- Santosh Pattanayak and Supriyo Roy.(2015)."Synergizing Business Process Reengineering With Enterprise Resource Planning System in Capital Goods Industry".*Procedia Social Behavioral Sciences*.189:471-487.
- 62- Severin V.Grabski, Stewart A.Leech and Pamela J.Schmidt.(2011)." A Review of ERP Research: A Future Agenda For Accounting Information Systems".*Journal of Information Systems*.American Accounting Association.. 25(1):37-78.

- 63- Suha A faneg, Issam Al Hadid and Heba Al Malahmeh. 2015. "Relationship Between Organizational Factors, Technological Factors and Enterprise Resource Planning System Implementation". *International Journal of Managing Information Technology (IJMIT)*. 7(1):1-16.
- 64- Vasile Florescu, Bogdan Ionescu and Catalin Georgel Tudor. (2010). "IT&C Contribution to Organization's Performance Improvement: The Case of ERP Systems". *Accounting and Management Information Systems*. 9 (3):467-491.
- 65- Y Anni Aryani and Krismiaji. (2013). " Enterprise Resource Planning Implementation and Accounting Information Quality". *3rd Annual International Conference on Accounting and Finance*. 66-75.
- 66- Yuying Xie, (2015). "Confusion Over Accounting Conservatism: A Critical Review". *Australian Accounting Review*. 25(2):204-216.
- 67- Zhang, L., Huang, J., and XU, X. (2012). "Impact of ERP Investment on Company Performance: Evidence from Manufacturing Firm in China". *Tsinghua Science and Technology*. 17(3):232-240.